دور القِوى الكُبْرَى في الاختلالات البنيوية للنظام السّياسي العراقي منذُ عام ١٩٢٠ – ٢٠٢٠

The role of the major powers in the Iraqi political structural imbalances since 1920 – 2020

ا.م.د سماح مهدي صالح العلياوى

تدريسي في كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة

samahm.alalayawi@uokufa.edu.iq

الكلمات الافتتاحية :

العراق ، بريطانيا ، الولايات المتَّحدة ،الاتِّحاد السُّوفياتي ، الحصار ،العقوبات ،النظام السِّياسي ، احتلال ، الدولة الإسلامية في العراق والشام

Keywords :

Iraq , Britain , United State , Soviet Union , The siege Sanctions , Political system , Occupation , The Islamic State of Iraq

Abstract: The Iraqi political reality was known for its danger and historical extension, as the Iraqi geopolitical scene was affected by the political, economic and social changes that coincided with the nature of regional and international developments. Especially after the use of the means of coercive force supported by the Soviet Union to eliminate the monarchy and the establishment of the republican regime in 1958, a period of widespread instability and political confusion began, which established a state of military counter – coups with American motivation, leading to the takeover of the Arab Socialist Baath Party in 1968.Therefore, a state of imbalance emerged in the building of the state and its formations, on the one hand, and its weak ability to gather members of society within a comprehensive national framework, on the other hand, as the state was not formed on the basis of equality, justice, and equal opportunities, but rather on the basis of party loyalties and class affiliations. And achieving international interests through external dependency that plunged Iraq into devastating wars that ended with the military presence of the Anglo – American forces to overthrow the ruling instruments in Baghdad in 2003, Then the process of sorting out entities was strengthened, and the establishment of sectarian and national formations in the political system, which was not able to prevent external forces and prove the stability of the state that fought extremist ideas, and the economic and social collapse is evidenced by the establishment of the so – called Islamic State in Iraq and the Levant

"ISIS" ended in 2014, which With a large – scale international intervention that made Iraq a place for value speculation, and these incidents threatened the state and the political system that collided with the mass demands for reform in 2019, as social classes raised doubts about the extent of its legitimacy, and formed the basis for review and evaluation.

الملخص

عُرف الواقع السّياسيّ العراقي بالخطورة والامتداد التاريخي، إذ إن المشهد الجيوسياسي العراقي تأثر بالمُتغيّرات السّياسيَّة والاقتصادية والاجتماعية الّتي تزامنت مع طبيعة المستجدات الإقليميَّة والدَّوْلية، فقد هيكلة البُنية السّياسيَّة والعسكرية العراقية عام ١٩٢٠، على فرط التكوين المرحلي للقِوى البريطانية الّتي أضعفت المستلزمات البنائية في مؤسَّسات وهيئات الدَّولة، وخاصة بعد توظيف وسائل القوَّة القهرية المدعومة من الاتِّحاد السُّوفياتي للقضاء على النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري عام ١٩٥٨، فقد بدأت مرحلة من شيوع عدم الاستقرار والارتباك السّياسيّ الّذي أسس حالة من الانقلابات العسكرية المضادة ذات التحفيز الأميركي وصولاً إلى تسلُّم حزب البعث العربي الإشتراكي عام ١٩٦٨. لذلك برزت حالة من عدم التوازن في بناء الدَّولة وتشكيلاتها، من جانب، وضعف قدرتها على جمع أفراد المجتمع ضمن إطار وطني شامل، من جانب آخر، إذ لم تشكل الدَّولة على أساس المساواة، والعدالة، والفرص المتكافئة، وإنَّما على أساس الولاءات الحزبية، والانتماءات الطبقية، وتحقيق المصالح الدَّوْلية عن طريق التبعية الخارجية الّتي أدخلت العراق في حروب مدمرة انتهت بالتواجد العسكري للقوَّات الأنجلو– أميركية لإسقاط الأدوات الحاكمة في بغداد عام ٢٠٠٣، ثمَّ تعزَّزت عملية فرز الكيانات، وقيام المذهبيات، والتشكيلات القومية في النظام السّياسيّ الّذي لم يتمكن من منع القِوى الخارجية وإثبات استقراريه الدَّولة الّتي تناحرت بالأفكار المتطرِّفة، والانهيار الاقتصادي و الاجتماعي أدلها قيام ما يُسمَّى تنظيم الدَّولة الإسلاميَّة

في العراق والشام "داعش" عام ٢٠١٤، والّتي انتهت بتدخّل دولي واسع النطاق جعل من العراق مكاناً للمضاربات القِيَمية، وهذه الحوادث هدَّدت الدَّولة والنظام السّياسي الّذي اصطدم بالمطالبات الجماهيرية للإصلاح عام ٢٠١٩، إذ أثيرت الطبقات الإجتماعية الشكوك حول مدى شرعيته، وشكّلت أساساً للمراجعة والتقييم.

المقدمة:

إنَّ المُقوّمات الجيوبوليتيكية الّتي تميَّز العراق جعلته محط اهتمام القِوى العالمية المركزية، والّتي سعت إلى بسط نفوذها التوسّعي، ولعل البريطانيون تنبه قبل غيرهم من القِوى الاستعمارية لأهميَّة الخطوط التِّجارية ومدى تأثيرها في التوازنات الدَّوْلية، لذلك اتجهت الإرادة السّياسيَّة البريطانية إلى احتلال العراق في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وعلى الرغم من الانتفاضة الشعبية العراقية الواسعة في ثورة العشرين عام ١٩٢٠، لكن المستشارون البريطانيون سيطروا على كافة نواحي الإدارة العراقية خلال العهد الملكي، إذ قاموا بإبدال سيطرتهم العسكرية المباشرة بسيطرة الانتداب، وتكبيل العراق بالمعاهدات الّتي أرغمته على الانسياق خلف السّياسة البريطانية، واتبع البريطانيون سياسة "فرق تسد" بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، لذلك سعى الساسة العرقيون للضغط على بريطانيا للحصول على الاستقلال التام، والتخلص من الانتداب والتبعية تجسدت في التحركات العسكرية للقيادات العرقية، وحينما توضحت أهميَّة النفط وجدت الولايات المتَّحدة من التسليح والتدريب منفذاً لمزاحمة النفوذ البريطاني في العراق. إن انتهاء الحرب العالمية الثانية أشار إلى مرحلة التنافس القطبي حيث برزت قوتين عظميين، هما: الرأسمالية بقيادة الولايات المتَّحدة، والشيوعية بزعامة الاتِّحاد السّوفياتي، وحينما تمكن "عبد الكريم قاسم" من إسقاط النظام الملكي عام ١٩٥٨، أعلن

عن التحرر لإنهاء التخلف الإقتصادي، ورفع المستوى المعاشي للشعب، والقضاء على التبعية إلى الغرب عن طريق التعاون مع الاتِّحاد السُّوفياتي، لذلك دعمت الولايات المتَّحدة انقلاب "عبد السلام عارف" عام ١٩٦٣، والّذي أخذ يتماهى مع الرغبات الأميركية، غير أن موته وتسلم أخيه "عبد الرحمن عارف" خلق أزمة سياسيَّة اسهمت في انقلاب "أحمد حسن البكر" عام ١٩٦٨، الّذي أعلن عن توثيق العلاقات الثنائية مع الاتِّحاد السُّوفياتي، لهذا دعمت المخابرات المركزية الأميركية أيصال "صدام حسين" إلى السُّلطة عام ١٩٧٩، وتحفيزه لإعلان الحرب على إيران عام ١٩٨٠، والقيام بعملية اجتياح الكويت عام ١٩٩٠، إذ كانت نتائجها انهيار الجيش العراقي والبُنى المؤسَّسية الوطنيَّة، وقد أصبح العراق مسرحاً للتنافس الدَّوْلي بغية تأكيد الهيمنة، والحصول على موطئ قدم فيه لديمومة الاستحواذ على ثرواته والسَّيطرة على القِوى الإقليميَّة المجاورة والمحورة في المنطقة. وفي ضوء النظام الدَّوْلي الأحادي، وجراء تفجير برجَي التِّجارة العالمية عام ٢٠٠١، ونتيجة لاتهام العراق بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل قامت القوَّات الأميركية والبريطانية باحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وتحويله إلى مكاناً لتصفية الحسابات مع الجماعات الإرهابية والأنظمة المُناهضة للسِّياسة الأميركية في المنطقة وفق مخطط وضعته قِوى اليمين المحافظ يرمي إلى إعادة صياغة الشَّرق الأوسط، لتبدأ مرحلة من "الفوضى الخلاقة" حيث هدم المؤسَّسات وإعادة البناء وفق المبدأ الطائفي والعرقي والانتماءات الحزبية الضيقة، وقد ارتبط النظام السِّياسيّ العراقي بقواعد التوازن الدَّولي ومدلولات القطبية الأحادية والمُتعدِّدة، إذ دخلت روسيا والصين بقوَّة لتحجيم النفوذ الغربي، وسط ضياع الرؤية الوطنيَّة للدَّولة والأحزاب العراقية الّتي أصبحت أمام تحوُّلات خطيرة تطالب بإعادة هيكلة النظام السِّياسي.

أهميَّة البحث

تنطلق أهميَّة البحث من تحديد المؤثرات الدَّوْلية المباشرة على الأزمات العراقية، كون العراق يمثّل حلقة نوعية فريدة من الارتباطات ذات الأهميَّة الجيواستراتيجية في المصالح الإقليميَّة والدَّوْلية، إذ أخذت الدُّوَل الكُبْرَى على عاتقها إشاعة الاضطرابات، وزعزعة الاستقرار المجتمعي، واستغلال التقلبات السّياسيَّة والأمنيَّة في العراق، بغية المساهمة في بناء نظام يعزّز أهداف الأطراف المتنازعة أو يوظف في التنافس بين الأقطاب المتصارعة سواء في النظام الدَّوْلي الثنائي القطبية أم الأحادي القطبية أم المُتعدِّد الأقطاب.

إشكالية البحث : يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: "تأثير القِوى الكُبْرَى في الاختلالات البنيوية للنظام السّياسي العراقي منذُ عام ١٩٢٠ – ٢٠٢٠"، إذ مثّلت أهميَّة العراق الإستراتيجية مركزاً للعمليات العسكرية البريطانية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبناء نظام عراقي ملكي في محاولة لدّعم التطّلعات الاستعمارية، ومع بروز حقائق الطَّاقة في حرف المسارات المعتادة توجّهت الولايات المتَّحدة لمزاحمة النفوذ البريطاني، وقد انعكس تنافس الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة بين الولايات المتَّحدة والاتِّحاد السّوفياتي على هيكليَّة النظام السّياسيّ الجمهوري في العراق، الّذي تشكل على أسس انقلابية لم تأخذ السياقات الدستورية أو الديمقراطية، ثمَّ انطلقت الولايات المتَّحدة لرسم ملامح النظام العراق في حروب انهكت المؤسَّسات العراقية، وألغت مفاهيم السِّيادة في العلاقات الدَّوْلية، وعليه تتَّضح التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي طبيعة الدَّور البريطاني في تشكيل النظام الملكي العراقي؟
- ما هي الوسائل السوفياتية – الروسية في اسناد النظام الجمهوري العراقي؟
- كيف تعاملت الإدارة الأميركية في توجيه النظام السّياسيّ العراقي؟
- ما هي طبيعة البُنية السّياسيَّة والأمنيَّة العراقية في ظلّ الاحتلال الأنجلو- أميركي؟

فرضية البحث : يفترض البحث أن التنافس الدراماتيكي بين الرأسمالية والشيوعية أو الإشتراكية في منطقة الشَّرق الأوسط يكون شديد التأثير على النظام السّياسيّ العراقي الّذي يتبلور غالباً وفق المُتغيّرات الدَّوْلية.

منهج البحث : اعتمد البحث على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، بغية الاستقراء الشامل لإرادة القِوى الكُبْرَى في النظام العالمي، والاحاطة بجميع الجوانب ذات التأثير الحاسم في تشكيل النظام السّياسيّ العراق.

هيكليَّة البحث :اشتمل البحث على المُلخص، والمُقدّمة، والخاتمة، كما تضمن أربعة مباحث، إذ في المبحث الأول: "التدخُّلات البريطانية لتشكيل النظام السّياسيّ الملكي العراقي". والثاني: "الدَّور السُّوفياتي– الرّوسي في تدعيم النظام الجمهوري العراقي". والثالث: "القيادة الأميركية لإعادة هيكلة النظام السّياسيّ العراقي". والرابع: "تأثير الاحتلال الأنجلو– أميركي على البنية السّياسيَّة والأمنيَّة العراقية".

المبحث الأول : التدخُّلات البريطانية لتشكيل النظام السّياسيّ الملكي العراقي : إن سوء الإدارة العثمانية دفعت القِوى الكُبْرَى للتدخُّل في العراق بالتزامن مع قيام الثَّورة الصّناعية الّتي وجدت من النفط وسيلة لتحقيق التقدُّم العالمي، حيث التنازع على النفوذ في المنطقة العربيَّة، وكانت بدايات الحرب العُظْمَى عام ١٩١٤، دليلاً على إمكانية إنهاك الدَّولة العثمانية، ممَّا أعطى فرصة للمملكة البريطانية لاحتلال بغداد عام ١٩١٧، لتبدأ مرحلة من التسلُّط وتكوين النظام السّياسيّ العراقي وفق مبادئ تتلاءم مع طبيعة المصالح البريطانية عام ١٩٢١، ومع هذا تمكن العراق من وضع القانون الأساسي للدَّولة، وتشكيل أول حكومة وبرلمان منتخب من الشَّعب، لكن الشَّعب والزعماء لم يتقبلوا فكرة الحكم البريطاني المباشر أو الانتداب الّذي أقرته عصبة الأمم، وجراء التحركات الجماهيرية المطالبة بالاستقلال أُجبرت القيادة البريطانية على استقلال العراق عام ١٩٣٢، ثمَّ بدأت بريطاني تعيد بناء النظام السّياسيّ العراقي بما يتلاءم مع مستجدات المرحلة خلال الحرب

العالمية الثانية عام ١٩٣٩، إذ تدخَّلت في هيكليَّة الوزارات، وقد جاءت نتائج الحرب العالمية الثانية لتزيد من الخسائر البريطانية في الشَّرق الأوسط، وتعطى حيزاً للنفوذ الأميركي الّذي غدى صاحب المكانة الرفيعة في القدرات التسليحية والأمنيَّة العراقية. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، القيادة البريطانية لتشكيل النظام السِّياسيّ العراقي. والمطلب الثاني، الإدارة البريطانية للنظام العراقي في ضوء التدخُّلات الأميركية.

المطلب الأول: : القيادة البريطانية لتشكيل النظام السِّياسيّ العراقي : لقد سعت بريطانيا إلى مد نفوذها في العراق منذُ مطلع القرن السابع عشر كونه أحدى أكثر الدَّوَل أهمية الّتي تقع على طريق الهند، وأصبح لشركة الهند الشرقية الإنكليزية في البصرة دوراً لحماية وقيادة السفن المسلّحة الّتي يملكها والي بغداد "عمر باشا" والّتي كانت ترفع العلم البريطاني عام ١٧٧٥، وقد حصل السفير البريطاني في الأستانة "هنري نيفيل" (Henry Neville) عام ١٧٩٤، على قراراً من السُّلطان بالموافقة على تعيين "روبرت جاردن" (Robert Garden) ممثل لشركة الهند الشرقية قنصلاً في البصرة ومنحه امتيازات وحصانات البعثات الأجنبية. وحينما تمكن "نابليون بونابرت" (Napoleon Bonaparte) من غزو مصر عام ١٧٩٨، سمح والي بغداد "سليمان باشا" بتعيين مبعوث بريطاني دائم في العراق "هارفورد جونز" (Harford Jones)[١]، وكان محط تقدير وإعجاب العراقيين كونه أقوى من شخصية الوالي العثماني، وبات الولاة في بغداد يلجأون إليه في دعمهم وتثبيتهم، ثمَّ توسَّع الدَّور البريطاني في العراق مع تعيين المقيم "كلوديوس جيمس ريج" (Claudius James Reg) عام ١٨٠٨، لكن الوالي العثماني في بغداد "داود باشا" عام ١٨١٧، أدرك خطورة تحركات المقيم البريطاني فعمل على طرده وتعيين مقيم جديد "روبرت تايلر" (Robert Taylor)، وحينما عرف رغبة الوالي "داوود باشا" في تطوير القدرات العسكرية العراقية نجح في أن يتولى الضباط البريطانيون مهمَّة تدريب الجيش[٢]. وعلى الرغم من الهيمنة العثمانية والتحركات

البريطانية إلاَّ أن فكرة تشكيل النظام السِّياسيّ لم تكن بعيدة عن الأوساط الفكرية والإجتماعية والدِّينيَّة العراقية، إذ ثارت النجف بوجه السُّلطة العثمانية عام ١٩١٥, وهي أول ثورة عربيَّة تولت الحكم بشكل منفرد مدة عامين. وحينما وقعت الحرب العالمية الأولى خلال الأعوام (١٩١٤ – ١٩١٨) بين قوَّات الحلفاء، وهم: المملكة المتَّحدة لبريطانيا العُظمى وإيرلندا، فرنسا، والإمبراطورية الروسية، ضدَّ دُوَل المحور، وهم: الإمبراطورية الألمانية، الإمبراطورية النمساوية المجرية، الدَّولة العثمانية، ومملكة بلغاريا، فقد وقفت الدَّولة العثمانية مع ألمانيا ضدَّ بريطانيا الّتي أرسلت حملة عسكرية لاحتلال البصرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، وإثناء تهاوي دُوَل المحور عقد تفاهماً سرياً لاقتسام منطقة الهلال الخصيب بين الدبلوماسي الفرنسي "فرانسوا بيكو" (Francois Picot)، والمستشار البريطاني "مارك سايكس" (Mark Sykes) بمصادقة من الإمبراطورية الروسية سمِّيت اتِّفاقية "سايكس بيكو" (sykes pico) في أيار/مايو ١٩١٦، وحصلت فرنسا على سورية ولبنان، ومنطقة الموصل في العراق. بينما امتدت مناطق سيطرت بريطانيا من طرف بلاد الشام الجنوبي حيفا وعكا على البحر الأبيض المتوسط متوسعاً بالاتجاه شرقاً لتضمَّ بغداد والبصرة وجميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية في سورية، وبالنسبة لفلسطين اتفقوا أن تكون تحت إدارة دولية[٣]. وتدخَّلت بريطانيا تحت ذريعة دعم العرب للحصول على استقلالهم من العثمان من خلال إيفاد الضابط البريطاني "توماس لورنس" (Thomas Lawrence)، وحينما أوْقد الشريف "حسين بن علي" في الحجاز الثَّورة العربيَّة الكُبْرَى في حزيران/يونيو ١٩١٦، كان الأمير "فيصل بن الحسين" أكثر أبناء الشريف حماسة لإعلان الثَّورة بسبب السِّياسة العنصرية الداعية إلى تتريك القوميات في الدَّولة العثمانية، والإعدامات الّتي قام بها الحاكم العثماني "جمال باشا السفاح" في بيروت ودمشق، وبموجب مراسلات الشريف "حسين بن علي" مع المعتمد البريطاني السير "فينسنت مكماهون" (Vincent McMahon) توضح بأن الهدف الأساس للثَّورة هو إقامة دولة

عربيَّة مستقلة في المشرق العربي بزعامة الشريف "حسين بن علي". وبعد انتهاء الثَّورة أصبح الأمير "فيصل بن الحسين" ملكاً على العراق وسورية والأردن[٤]. إن بريطانيا لم تتوقف عن التوسُّع الجيوسياسي عِبرَ توظيف السياسيين ووكلائها التجاريين فقد احتلت بغداد بقيادة القائد العام للقوَّات البريطانية الجنرال "ستانلي مود" (Stanley Mudd) في آذار/مارس ١٩١٧. وتشكيل هيئة عسكرية لإدارة المدينة. وتكليف الحاكم المدني السير "بيرسي كوكس" (Percy Cox) الّذي نظَّم هيئة مدنية مختصة بالشؤون السِّياسيَّة والمدنية. وعهد إلى مستشارة المندوب السامي البريطاني المس "غيرترود بيل" (Gertrude Bell) القيام باستقبال الوفود من رجال الدين وشيوخ العشائر ووجهاء المجتمع. ورسم الخرائط العشائرية وفق قوائم. والإشراف على الآثار[٥]. وعلى الطرف الآخر قطع وزير الخارجية البريطاني "آرثر بلفور" (Arthur Balfour) وعداً لليهود بإقامة دولة قومية لليهود في الأراضي الفلسطينية باسم "وعد بلفور" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧. ثمَّ احتلت القوَّات البريطانية مدينة الموصل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨. لذلك صرَّح الأمير "فيصل بن الحسين" في مؤتمر الصلح في "فرساي" في حزيران/يونيو ١٩١٩. أن هدف الحركات القومية العربيَّة هو تكوين أمة عربيَّة واحدة. وتماشياً مع المبادئ الأربعة عشر للرئيس الأميركي "وودرو ويلسون" (Woodrow Wilson) عين لجنة "كينغ – كراين" (King – Crane) للوقوف على آراء أبناء سورية ولبنان وفلسطين والأردن في مستقبل بلادهم بعد زوال الدَّولة العثمانية. وتحضيراً لعمل هذه اللجنة تشكل المؤتمر السوري أو المؤتمر السوري الكبير في حزيران/يونيو ١٩١٩[٦]. وخرج المؤتمر السوري العام في دمشق برئاسة "هاشم الأتاسي" وبحضور الأمير "فيصل بن الحسين" في آذار/مارس ١٩٢٠. بجملة من القرارات. وهي: استقلال الدَّولة السورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً. وتشكيل النظام السِّياسيّ للدّولة مدني نيابي ملكي. وبالإجماع اختيار الأمير "فيصل بن الحسين" ملكاً دستورياً. وتحويل اللّغة الرسمية من التركية إلى العربيَّة

في جميع المؤسَّسات الحكومية، وإلغاء التعامل بالعملة التركية واستبدالها بالجنيه المصري، ورفض وعد بلفور الصهيوني، والوصاية البريطانية والفرنسية على العرب.

لهذا عقده المجلس الأعلى لقوَّات الحلفاء مؤتمر "سان ريمو" (San Remo) في إيطاليا في نيسان/أبريل ١٩٢٠، إذ رفض الحلفاء الاعتراف بالدَّولة السورية، وقرروا تقسيم المنطقة إلى أربع مناطق تخضع بموجبها سورية ولبنان للانتداب الفرنسي والأردن وفلسطين للانتداب البريطاني. وقد ناقشت بريطانيا الأنموذج الإداري الأفضل في العراق انطلاقاً من الأثر الفكري لصانع القرار السِّياسيّ في لندن، وبرزت نظريتان، هما: الأولى، أقرتها الدائرة الاستعمارية الّتي ركزت على سياسة السَّيطرة المباشرة لحماية المصالح البريطانية في الخليج والهند بقيادة نائب الحاكم السِّياسيّ العام في العراق الكولونيل "أرنولد ويلسون" (Arnold Wilson). أمَّا الثانية، دعت إلى جذب القوميين العرب، والسَّيطرة عليهم بطريقة غير مباشرة من خلال تأسيس نظام حكم محلي يكون تحت الإشراف البريطاني[٧]. ونتيجة لعدم إيفاء دُوَل الحلفاء بالوعود المقطوعة للعرب بدولة عربيَّة واحدة مستقلة عن الخلافة العثمانية، وبسبب اعتراف عصبة الأمم بالانتداب البريطاني على العراق في نيسان/أبريل ١٩٢٠، تحت ذريعة الوصايا الدَّوْلية وعدم قدرة العراقيين على حكم أنفسهم، وحدوث التضخم النقدي وارتفاع الأسعار، إضافة إلى تأثير الحكومة الوطنيَّة في سورية برئاسة الملك "فيصل بن الحسين"، وتأثير الثَّورة البلشفية بقيادة "فلاديمير لينين" (Vladimir Lenin) على سكان العراق خاصة بعد تأييد البلاشفة لأية حركة مناوئة للاستعمار، لهذا اندلعت ثورة العشرين في ضدَّ سياسة ضم العراق إلى بريطانيا في أيار/مايو ١٩٢٠، كذلك قامت معركة "ميسلون" في تموز/يوليو ١٩٢٠، بين المتطوعين السوريين بقيادة وزير الحربية "يوسف العظمة"، وقوَّات الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال "ماريانو غوابيه" (Mariano Guabe)[٨]. وقرر وزير المستعمرات البريطانية "ونستون تشرشل" (Winston Churchill) أن هناك حاجة إلى إدارة جديدة للمستعمرات البريطانية في الشَّرق الأوسط، إذ سعت

بريطانيا إلى حكم العراق بتأليف حكومة مؤقتة برئاسة المستقل "عبد الرحمن الكيلاني" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، كما ترأس وزير المستعمرات البريطانية مؤتمر القاهرة في آذار/مارس ١٩٢١، إذ ناقش تسمَّيت "فيصل بن الحسين" ملكاً على العراق مع توصية بإجراء استفتاء لتأكيد التنصيب على أن تكون حكومته دستورية ممثلة لكل أبناء الشعب وتنهج الديمقراطية، لأن تنصيبه يمنع قتال الفرنسيين في سورية، لذا جري استفتاء عام في العراق باستثناء السليمانية فكانت نتيجة القرار بأكثرية (٦٦) بالمئة، وتوج الأمير "فيصل بن الحسين" ملكاً رسمياً في آب/أغسطس ١٩٢١، وأبدى شكره للمندوب السامي وللحكومة البريطانية الّتي عدها نصيرة للعرب من خلال التضحية، وتكلم الأمير أثناء الاحتفالية عن الوحدة العربيَّة والوطنيَّة العراقية[٩]. وأيقن البريطانيون بعد قيام ثورة العشرين إنقسام الرأي العام العراقي حول طبيعة نظام الحكم حيث برزت ثلاث اتجاهات، هي: الاتِّجاه الملكي طالب بإقامة نظام ملكي يرأسه أحد أنجال الشريف "حسين بن علي". والاتِّجاه الجمهوري رفض تأسيس الملكية، لأنها نتاج السِّياسة الإنكليزية، وأشار إلى أن إشراف مكة ليسوا عراقيين، ولا يحقّ لهم حكم العراق. والاتِّجاه العثماني رغب أن يكون الرئيس أحد أفراد الدَّولة العثمانية. وحاولت المستشارة البريطانية المس "غيرترود بيل" التوفيق بين مصالح بريطانيا وتطلُّعات العراقيين من خلال توجيه الشخصيات الخليفة، وتأليف حكومة وطنيَّة تكون موالية للسُّلطات البريطانية[١٠].

إن تأسيس النظام الملكي كان الخطوة الأولى لتوقيع معاهدة التحالف العراقية – البريطانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢، بهدف إنهاء الانتداب البريطاني في العراق، وتشكيل حكومة ووضع دستور، وانقاذ العراق من الجهل والمرض، والحفاظ على الموصل من المطالبات التركية، لكن نصوص المعاهدة مثَّلت صورة لصك الانتداب الّذي عده الشَّعب العراقي مرادفاً للاستعمار، حيث قيدت سلطات الملك إلاَّ بموافقة بريطانيا، وباتت إمكانيات العراق الإقتصادية والعسكرية في خدمة بريطانيا[١١]. واستنكر الملك "فيصل

بن الحسين" بنود المعاهدة كونه مدركاً لخطر استغلاله ليكون أداة لإضفاء الشرعية على السَّيطرة البريطانية، لهذا وقعت بريطانيا بروتوكول في نيسان/أبريل ١٩٢٣، بغية تقليل مدة المعاهدة من عشرين إلى أربع سنوات، وتعين المندوب السامي البريطاني في العراق السير "هنري دوبس" (Henry Dobbs). وبعد أن هدَّدت بريطانيا بأن رفض المعاهدة سيؤدي إلى رفع الموضوع إلى عصبة الأمم عقدت الاتِّفاقية العسكرية بين العراق وبريطانيا في آذار/مارس ١٩٢٤، اتسمت بسيطرة وإشراف بريطانيا على الشؤون المالية والعسكرية والقضائية العراقية لأربعة سنوات. وبموجب معاهدة "سايكس بيكو" تنازلت فرنسا عن مناطقة ولاية الموصل لبريطانيا الّتي تنازلت عن بعض الإمارات السورية لصالح فرنسا الأمر الّذي عارضته تركيا وادعت بأحقيتها بولاية الموصل، لهذا وضعت بريطانيا مسألة الحدود العراقية – التركية على جدول أعمال عصبة الأمم في آب/أغسطس ١٩٢٤[١٢]، وتمَّ تشكل لجنة من ثلاث أعضاء لاستقصاء الحقائق في المنطقة غير أن تدهور الوضع على الحدود دفع العصبة لاجتماع طارئ في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤، واقترح رسم خط للحدود بموافقة العراق وتركيا عرف بـ"خط بروكسل". وانتهت اللجنة الثلاثية من وضع تقرير أوصى بعدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها وربطها بالعراق في تموز/يوليو ١٩٢٥، بشروط بقاء المنطقة تحت انتداب العصبة لمدة (٢٥) عاماً، ومراعاة رغبات الأقليات في تعيين موظفين لإدارة أمورهم التعليمية والعدلية، وقد وافق مجلس العصبة على تقرير اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥، وتضمن اعتماد خط بروكسل للحدود بين العراق وتركيا، ودعوة الحكومة البريطانية لتطبق توصيات اللجنة، وأن تقدم للمجلس التدابير لتأمين الضمانات المطلوبة، وأن تعقد معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة (٢٥) عام[١٣]. وبفعل مطالبات الجماهير أجرى الملك "فيصل بن الحسين" مشاورات مع "ونستون تشرشل" للوصول إلى مسودة المعاهدة العراقية – البريطانية الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٧، لكن البرلمان العراقي رفض تمريرها لعدم تعديل الاتفاقيتين العسكرية

والمالية، على الرغم من أنها تحتوي على وعود باعتراف الحكومة البريطانية باستقلال العراق وسيادته، وترك حق التمثيل السّياسيّ الخارجي من دون قيود، وتعهد بمساندة الحكومة البريطانية لدخول العراق عصبة الأمم، وإطلاق يدّ الحكومة العراقية بإدخال نظام التجنيد الإجباري. وشهد العراق مظاهرات طلابية احتجاجاً على زيارة السّياسيّ البريطاني الصهيوني "الفريد موند" (Alfred Mond) في شباط/فبراير ١٩٢٨، وتعرض المحتجون لشتى العقوبات منها الفصل والسجن، وقد حاولت الوزارة العراقية التفاوض مع بريطانيا حول الاتفاقيتين العسكرية والمالية[١٤]، إلاَّ أن بريطانيا رفضت تقديم أيّ تنازلات، وعرض "عبد المحسن السعدون" نتائج المشاورات على السياسيين العراقيين، واستشارهم بالخطوات الواجب اتخاذها فأشاروا عليه بالاستقالة في كانون الثاني/يناير ١٩٢٩.

ونتيجة الاضطراب السّياسيّ حيث قمعت الحكومة المتظاهرين الذين خرجوا تأييداً لثورة البراق الفلسطينية في آب/أغسطس ١٩٢٩، وأغلقت صحيفتي النهضة والوطن، أبلغت بريطانيا الملك "فيصل بن الحسين" أنها سوف تبلغ مجلس العصبة أنها قررت عدم العمل بمعاهدة عام ١٩٢٧، وأنها تأييد ترشيح إدخال العراق إلى عصبة الأمم، غير أن الوضع السّياسيّ في العراق كان غير قابلاً للتطويع، إذ اصطدمت الحكومة بتراجع بريطانيا عن وعودها لذلك استقالة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩[١٥]، ولم تتعامل الحكومة البريطاني وفق رؤية سياسيَّة مختلفة تتلاءم مع فكرة دخول العراق عصبة الأمم، إذ تمَّ تعين المفوض السامي البريطاني في العراق السير "فرنسيس همفريز" (Francis Humphries)، الّذي عارض خطَّة الحكومة العراقية للتخلي عن خدمات المستشارين البريطانيين لانتفاء الحاجة لخدماتهم، واتَّخذت المناقشات مساراً خطيراً انتهت باستقالة حكومة "ناجي السويدي". وأخذت الحكومة العراقية أجراء المباحثات من الجانب البريطاني حول اتِّفاقية جديدة تمكيناً لدخول العراق عصبة الأمم، لذلك بدأت المفاوضات السرية خوفاً من الرأي العام العراقي، ثمَّ نشر بيان مقتضب عن المعاهدة في نيسان/أبريل ١٩٣٠،

يشير إلى أن العراق دولة حرة ومستقلة، وأن المعاهدة لا تصبح نافذة المفعول إلاَّ بعد انضمام العراق إلى عصبة الأمم، وأن تنفيذ هذه الاتِّفاقية يلغي الانتداب وجميع المعاهدات والاتِّفاقيات السابقة بين العراق وبريطانيا، وخلال المشاورات عارض المندوب السامي البريطاني السير "فرنسيس همفريز" اقتراح الملك "فيصل بن الحسين" بإضافة عبارة الاستقلال التام على مشروع المعاهدة، لأنه يدّل على عدم حاجة العراق إلى أيّ مساعدة واستشارة بريطانية، وطلب أن تكون العبارة الحريَّة الكاملة والمساواة، ثمَّ اتفق الطرفان على عبارة "الحريَّة الكاملة والمساواة والاستقلال"[١٦]. وبسبب أصرار العراق على تحديد مدة المعاهدة وافق مجلس الوزراء البريطاني على أن يكون مدة المعاهدة (٢٠) عاماً، وأبلغت الحكومة العراقية الجانب البريطاني أن من حقّ العراق الدخول بمفاوضات مع بريطانيا بموجب العلاقات الثنائية بعد مرور (٣) إلى (٥) سنوات من سريان مفعول المعاهدة، وبعد تلك الجلسات تشكلت المعاهدة البريطانية – العراقية على أن تكون نافذة منذُ دخول العراق في عصبة الأمم، وسارية المفعول لمدة (٢٥) عام، وتكونت من (١١) مادة، وملحقان عسكري ومالي، وأن تكون سارية المفعول مع دخول العراق عصبة الأمم، وتمَّ توقيع الطرفين في حزيران/يونيو ١٩٣٠. وأصدرت الحكومة العراقية إرادة ملكية في تموز/يوليو ١٩٣٠، تضمَّنت حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة لمعرفة رأي الشَّعب بالمعاهدة، واستطاع "نوري السعيد" أن يحصد (٧٠) مقعداً من أصل (٨٨) مقعداً، وقبلت المعاهدة بأكثرية (٣٩) صوتاً. وأقرت هذهِ المعاهدة تأسيس تحالف قوي بين العراق وبريطانيا، ومنحت بريطانيا حقوقاً غير محدودة لوضع قواتها المسلّحة في العراق، وأعطتهم حقاً غير مشروط ولا محدود لنقل القوَّات من وإلى العراق، ومواقع لقواعد عسكرية جوية قرب البصرة وغرب الفرات، وأن يمنح السفير البريطاني امتياز التقدم على مثلي باقي الدُّوَل في العراق بدرجة وزير مفوض[١٧]. لقد عارضت المعاهدة من قِبَل التشكيلات السِّياسيَّة، حيث قدم حزب "الإخاء" بقيادة "رشيد عالي الكيلاني" وثيقة تضمَّنت تنبيه العراقيين من الأخطار

السِّياسيَّة والإقتصادية والإدارية، ومقاومة التصرفات الشخصية الّتي تقف ضدَّ المصلحة العامة، وتأليف رأي عراقي لمواجهة معرقلات الاستقلال، والاخلال بالوحدة الوطنيَّة أو أحكام القانون، وصيانة حقوق العراق الإقتصادية، وترويج المنتجات الوطنيَّة واستثمار الموارد لأبناء الدَّولة. وتألف حزب "الإخاء الوطني" من قِبَل "ياسين الهاشمي" و"رشيد عالي الكيلاني" و"جفر أبو التمن". كما وقَّع الحزب "الوطني العراقي" وحزب "الإخاء" على وثيقة "التآخي والعمل المشترك" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٠، ونصت على وجوب تعديل المعاهدة كونها فاسدة، ويجب حل المجلس النيابي كونه لا يمثل العراق، وأن الوزارة الّتي تؤلف يجب أن تعمل على الأساسين الأول والثاني[١٨]. وسعى الملك "فيصل بن الحسين" إلى تحسين الوضع عن طريق خلق وحدة عربيَّة، لذلك كُلف زعيم حزب العهد "نوري السعيد" بتشكيل الحكومة في آذار/مارس ١٩٣١، إذ قام بزيارة الأردن، اليمن، والمملكة الحجازية لعقد ثلاث معاهدات. وقدم "ياسين الهاشمي" و"جعفر أبو التمن" عريضة إلى الملك "فيصل بن الحسين" ملتمسين استعمال حقه الدستوري في عدم التصديق على المعاهدة، وانتقد أعضاء حزب "الإخاء الوطني" الوزارة واتهموها بالاستبداد بالحقوق والحريات الّتي نص عليها الدستور، وقدم أعضاء الحزب استقالاتهم بعنوان أن المجلس لا يمثل رأي الشَّعب، وحاول حزب "الإخاء الوطني" استثمار ثورة الشَّعب الصامتة أو إضراب عمال السكك في تموز/يوليو ١٩٣١، بسبب قانون رسوم البلديات رقم (٨٢) لعام ١٩٣١[١٩]، فضلاً عن شموله الحرفيين والعمال الصناعيين والباعة والتجار، وتضمَّن الإضراب الاحتجاج على تصرفات الشرطة إزاء المنظمات العمالية، وتنفيذ مطالب عمال السكك، وإلغاء الرسوم المستحدثة وتخفيض الرسوم، وإعادة فتح جمعية أصحاب الصنائع، والإفراج عن الموقوفين جراء الإضراب وغلق كافة الدعاوى ضدهم، ممَّا شكل تحدياً للحكومة حيث تحوَّلت عمليات الإضراب إلى مظاهرات عمالية واسعة النطاق ساهمت في استقالة الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣١. لقد تمَّ قبول عضوية العراق في عصبة

الأمم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢، لكن بريطانيا لم ترشح سفيراً، بل غيرت صفة المفوض السامي للعراق السير "فرنسيس همفريز" إلى سفير فوّق العادة ومفوض إلى جلالة ملك العراق، وكان الاستقلال شكلياً فقد بقية بريطانيا مسيطرة على مقدرات العراق والتحكم في شؤونه السياسيَّة، وسعت إلى تقويض الأسرة الهاشمية مقابل تمكين "آل سعود". وتعرض العراق لاهتزازات أبرزها قيادة الجيش العراقي مجزرة "سميل" ضدَّ اللاجئين الآشوريين من سورية في آب/أغسطس ١٩٣٣، ووفاة الملك "فيصل بن الحسين" في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٣٣، وتسلم الأمير "غازي بن فيصل" مهام الملكية، وأخذت السِّياسة العراقية تتأثر بالمناورات العسكرية، والثورات العشائرية، وبدأت التخطي المنهج للدستور والقوانين، إذ شهد العراق خلال حكومة "ياسين الهاشمي" اندلاع ثورتين عام ١٩٣٥، هما: الأولى، سلسلة من الانتفاضات القبلية الشيعية في منطقة الفرات الوسطى ضدَّ السُّلطة السنية الهيمنة، وثورات موازية في المناطق الشمالية المأهولة بالأكراد، وجبل سنجار معظمهم من الإيزيديين معارضة للتجنيد، وكان رد الحكومة العراقية هو استخدام القوَّة العسكرية لسحق الثورات[٢٠]. وحينما وقعت الثَّورة الفلسطينية الكُبْرَى ضدَّ بريطانيا في نيسان/أبريل ١٩٣٦، والمطالبة بالاستقلال، وإنهاء سياسة الهجرة اليهودية، فقد وجد القوميين العراقيين فرصة لإرسال السَّلاح والمتطوعين، وتبني مهمَّة التدريب العقيد "فهمي سعيد" الأمر الّذي أغضب السفير البريطاني السير "أرشيبالد كلارك كير" (Archibald Clark Kerr)[٢١]، وهذه المُتغيِّرات كانت مؤاتيه لإعلان انقلاب الفريق "بكر صدقي" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦، فوافق الملك "غازي بن فيصل" على وتعيين "بكر صدقي" رئيساً لأركان الجيش الّذي اغتيل في الموصل بعد عام من الانقلاب، وتعيين "حكمت سليمان" رئيساً للوزراء، وركزت الحكومة العراقية على تطوير الروابط مع الجوار العربي، إذ عقدت اتِّفاقية حُسنُ الجوار العرقية – السورية في نيسان/أبريل ١٩٣٧، لحل المشاكل الحدودية، الإعفاء الضريبي، وتنقل العشائر[٢٢]. واحتج العراق على مقترح لجنة

الانتداب البريطاني لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربيَّة ويهودية. وفي المقابل أرسلت بريطانيا السير "موريس بيترسون" (Maurice Peterson) سفيراً إلى العراق عام ١٩٣٧. وأخذت حكومة "نوري السعيد" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨، على عاتقها تعزيز الروابط العروبية بعد الخلافات بين فرنسا وسورية. فخرجت تظاهرات في بغداد تأييداً لسورية في آذار/مارس ١٩٣٩، ووقَّع العراق والسعودية معاهدة أخوة عربيَّة وتحالف مشترك في نيسان/أبريل ١٩٣٩، وهذه المُتغيّرات دفعت بريطانيا إلى إرسال السير "باسل نيوتن" (Basil Newton) سفيراً إلى العراق في نيسان/أبريل ١٩٣٩[٢٣]. يتَّضح أن تشكيل الحكومات العراقية طغى عليها الإرباك والتسارع في الانهيار المفاجئ، بسبب التدخُّل البريطاني في هيكلة النظام وتكليف القيادات العسكرية لإدارة مجلس الوزراء بعيداً عن المدنية، وأن الحكومات العراقية كانت ملزمة باستشارة القيادة البريطانية قبل اتِّخاذ أيّ إجراء داخل النظام، وكان الصِّراع واضحاً بين الموقف البريطاني والنزعة الوطنيَّة للقيادات العراقية الّتي أخذت على عاتقها محاولة بناء النظام السِّياسيّ. فقد اعتقد فريق من الساسة العراقيين أن تحقيق تطلُّعات الأمة لا يكون إلاَّ عن طريق موافقة بريطانيا، بينا وجد فريق آخر أن إنجازات الاستحقاقات لا يكون إلاَّ عن طريق المعارضة.

المطلب الثاني: الإدارة البريطانية للنظام العراقي في ضوء التدخُّلات الأميركية :إن وفاة الملك "غازي بن فيصل" في نيسان/أبريل ١٩٣٩، وبناء على توصيته كون أبنه الملك "فيصل بن غازي" لم يكتسب السن القانوني، دفعت مجلس الوزراء برئاسة "نوري السعيد" إلى تكليف خاله "عبد الإله بن علي" وصياً على العرش، وبعد قيام الحرب العالمية الثانية في الأعوام (١٩٣٩ – ١٩٤٥) بين قوَّات الحلفاء، وهم: بريطانيا، الاتِّحاد السُّوفياتي، فرنسا، الصين، والولايات المتَّحدة، وبين دُوَل المحور، وهم: ألمانيا النازية، إيطاليا الفاشية، واليابان، وشعر العراق بوطأة الحرب حيث أصبح نقطة مواصلات ومركز تجهيز وتمويل لقوَّات الحلفاء،

وخلقت الظروف الإقتصادية زيادة نفوذ الحركات الشعبية المعارضة للنظام الملكي، واستياء ضدَّ الطبقة الحاكمة الموالية لبريطانيا. وطلبت بريطانيا من العراق قطع العلاقات مع ألمانيا، وتقديم المساعدات وفق معاهدة عام ١٩٣٠. وقد سارع رئيس الوزراء "نوري السعيد" إلى تأكيد دعمه لبريطانيا، وقطع العلاقات مع ألمانيا، وفرض نظام الطوارئ والأحكام العرفية، وفرض حظر التجول، وأصدر قانون الحصة التموينية الحربية، وصادر ممتلكات دُوَل المحور، وفرض نظام الرقابة على الصحف والأحزاب والجمعيات، وفسرت هذه الإجراءات استثماراً لترتيب أوضاع الحكومة ضدَّ خصومها في السياسيين، والمنافسين والتيارات الفكرية المناوئة في الداخل[٢٤]. لكن رئيس الأركان العامة الفريق "حسين فوزي" قادة تيارات المعارضة السِّياسيَّة كتلة "المربع الذهبي" بزعامة "صلاح الدين الصباغ"، وكلٌّ من "فهمي سعيد" و"كامل شبيب" و"محمود سلمان" و"يونس السبعاوي"، وبعض الأحزاب والشخصيات الوطنيَّة بزعامة "رشيد عالي الكيلاني"، وبدلاً عن إرضاء الجماهير اتبع الوصي حلول ترقيعية في آذار/مارس ١٩٤٠، فقد عقد اجتماع لإصدار قرار تحجيم الجيش وتحريم الانشطة في القضايا السِّياسيَّة، ولم يتمكن الوصي من تهدئة الجماهير والقِوى الوطنيَّة، فكلف زعيم حزب الأخوة الوطني "رشيد عالي الكيلاني" بتشكيل الحكومة في آذار/مارس ١٩٤٠[٢٥]. وقد بعث السفير الأميركي في بغداد "بول نابنشو" (Paul Nabenshaw) في أيار/مايو ١٩٤٠، تقريراً إلى وزارة الخارجية الأميركية يتضمن عرض الوضع السِّياسيّ البريطاني المقلق في العراقي، وتحليل التحركات الألمانية المعادية لبريطانيا في العراق. وأثناء مقابلة السفير البريطاني السير "كيناهان كورنواليس" (Kinahan Cornwallis) مع "رشيد عالي الكيلاني" في حزيران/يونيو ١٩٤٠، أعرب عن دهشة بريطانيا عن عدم أقدام العراق على قطع العلاقات مع إيطاليا، وهنا احتدم الصِّراع السِّياسيّ الّذي أدَّى إلى استقالة الحكومة، وتكليف "طه الهاشمي" في شباط/فبراير ١٩٤١، وبعد أن كشف عن خطَّة الوصي لسحق "المربع الذهبي" تحرك "رشيد عالي الكيلاني" بالاتِّفاق مع رئيس الأركان العامة الفريق "أمين

زكي" وأعضاء "المربع الذهبي". إذ أحاطت القطعات العسكرية القصر الملكي وأجبر "طه الهاشمي" على الاستقالة في شباط/فبراير ١٩٤١. وانتهى الأمر بهروب الوصي وباقي زعماء التيار المناصر لبريطانيا[٢٦]. وأرسل الرئيس الأميركي "فرانكلين روزفلت" (Franklin Roosevelt) في شباط/فبراير ١٩٤١. المبعوث الخاص "وليام دونوفان" (William Donovan) إلى تركيا، اليونان، يوغوسلافيا، بلغاريا، فلسطين، مصر، والعراق، وكانت مهمته اقناع العراقيين بالتعاون مع بريطانيا، وتأجيل المطالب القومية بعد الحرب، حيث أكّد إلى رئيس الوزراء العراقي "طه الهاشمي" أن الحكومة الأميركية لن ترسل أسلحة إلى أيّ دولة ليست في جانب الحلفاء، والدُّوَل المعادية يجب أن لا تتوقع تعاطف الولايات المتّحدة في مؤتمر السَّلام الّذي يعقد بعد الحرب، وأن تنفيذ العراق لالتزاماته بموجب المعاهدة مع بريطانية لا يكون مشروط مع القضية الفلسطينية، وأن قطع العلاقات مع إيطاليا يُعدُّ دليل على حسن نية العراق[٢٧]. ودخلت المياه الإقليميَّة في البصرة طرادتان أميركيتان في ٤ نيسان/أبريل ١٩٤١. لذلك أرسل "رشيد عالي الكيلاني" السِّياسيّ السوري "جميل مردم" في ٧ نيسان/أبريل ١٩٤١. لأقناع السفير الأميركي "بول نابنشو" للتوسط بين "رشيد عالي الكيلاني" والسفير البريطاني في بغداد "كيناهان كورنواليس" بغية تسوية الخلافات لكن السفير وضع شروط تُعدُّ تدخلاً في الشؤون العراقية، كما تعاونت بريطانيا والولايات المتَّحدة في الضغط الإقتصادي والعسكري على العراق[٢٨]. وهدَّدت الجامعة الأميركية في بيروت الطلبة العراقيين بالطرد بسبب تأييدهم للثورة، وبالمقابل هدَّدت الحكومة العراقية باعتقال جميع الرعايا الأمريكيين في العراق، وقد رحب السفير الأميركي "بول نابنشو" بكل المناهضين للحكومة العراقية الذين لجأوا إلى دار المفوضية، وللحدِّ من نشاط المفوضية فرضت الحكومة العراقية حراسة مُشدّدة على الدار في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٤١. وسحبت الولايات المتَّحدة الفنيين الذين ارسلتهم للعمل في القوَّة الجوية العراقية. وأدركت بريطانيا أن العراق خرج عن مسار التطويع الإستراتيجي، فتدخلت بالقوَّة المسلّحة

لمناصرة حلفائها، فشنت القوَّات البريطانية حرباً ضارية لإسقاط حكومة "رشيد عالي الكيلاني"، وإعادة الوصي "عبد الإله بن علي" ومعاونيه في أيار/مايو ١٩٤١. ونتيجة للنفوذ الأميركي أرسل الوصي رسالة كانت برهاناً على اهتمام العراق بأواصر الصداقة والتعاون مع الولايات المتَّحدة، بيد أول وزير مفوض للعراق في الولايات المتَّحدة "علي جودت الأيوبي" في أيار/مايو ١٩٤١، وأخذت العلاقات تنعكس على ارتفاع التبادل التجاري لهذا فتحت الولايات المتَّحدة مفوضية في البصرة، وانشأت ميناء بحري عسكري في "أم قصر"، لتقديم الدّعم للاتِّحاد السُّوفياتي في مواجهة القوَّات الألمانية[٢٩]. وأعلن الكونغرس شمول العراق بقانون الإعارة والاستئجار في أيار/مايو ١٩٤٢، إذ يسمح للولايات المتَّحدة بتسليف حكومات الدُّوَل الحليفة بالمؤن الغذائية، والوقود، والعتاد، وقد أرسل الرئيس الأميركي المبعوث الخاص إلى العراق "ويندل ويلكي" (Wendell Willkie) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢، بهدف تقريب وجهات النظر العراقية – البريطانية، ودعم التحركات العسكرية البريطانية في الشَّرق الأوسط لمواجهة دُوَل المحور، وأخذت القوَّات الأميركية تشرف على نقل الإمدادات العسكرية إلى الحلفاء عن طريق البصرة، بغداد، ديالى، وإيران ثمَّ إلى الاتِّحاد السُّوفياتي، وبدأت بريطانيا تتلمس تأثير النفوذ الإقتصادي الأميركي في العراق، لا سيّما بعد أن قدم وزير الخارجية العراقي "أرشد العمري" دعوة رسمية إلى السفارة الأميركية في بغداد لأخذ دوراً فعالاً ومؤثراً من خلال أشتراك رجال الأعمال الأميركيين والمؤسَّسات والخبرات التقنية الأميركية، ودعوة الخطوط الجوية الأميركية لاستخدام المطارات العراقية، وشركات الملاحة والبواخر الّتي ترفع العلم الأميركي لكي تستفاد من الموانئ البحرية العراقية[٣٠]. وبعد أن أدرك العقل الجمعي للعرب أن لا مناص من وجود بريطانيا أجرى "نوري السعيد" مباحثات حول مشروع "الهلال الخصيب" مع القوميين السوريين واللبنانيين والأردنيين، وعرض الفكرة على رئيس الوزراء المصري "مصطفى النحاس" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢، وقد أرسل مذكرة باسم "استقلال العرب وحدتهم" إلى وزير الدَّولة البريطاني لشؤون الشَّرق

الأوسط المقيم في القاهرة "ريتشارد جاردينر كيسي" (Richard Gardiner Casey) وتتضمن وحدة العراق، سورية، شرق الأردن، وفلسطين، ومنح اليهود حكماً ذاتياً. لكن المشروع أزعج "آل سعود" الذين كانوا ينظرون بقلق لأيّ تقارب بين عرشي الأسرة الهاشمية في العراق والأردن[٣١]. وتماشياً مع تطورات الحرب العالمية الثانية وضغط الولايات المتَّحدة وبريطانيا أعلن العراق الحرب على دُوَل المحور في كانون الثاني/يناير ١٩٤٣. لقد دعا الرئيس "فرانكلين روزفلت" الوصي "عبد الإله بن علي" لزيارة الولايات المتَّحدة مرتين، لكن الظروف السِّياسيَّة حالة دون ذلك، وتجدَّدت الدعوة من الرئيس "هاري ترومان" (Harry Truman)، لذلك غادر الوصي برفقة رئيس الوزراء "نوي السعيد" إلى نيويورك في ٢٦ أيار/مايو ١٩٤٥. وكشفت هذه الزيارة عن رغبة الولايات المتَّحدة في كسب الطبقة السِّياسيَّة العراقية من أجل ضمان مصالحها، خاصة المصالح النفطيَّة في ظلّ الرؤية الأميركية في احتكار موارد الطَّاقة في المنطقة العربيَّة[٣٢]. وتخوفت بريطانيا من أطماع الرئيس السُّوفياتي "جوزيف ستالين" (Joseph Stalin) في نفط العراق، لهذا عين السفير البريطاني "هيو ستونهوير بيرد" (Hugh Stonehauer Bird) عام ١٩٤٥. وكانت القِوى العراقية تضغط لتقوية الجيش وتوسيع تشكيلاته وتقويته بالمعدات والأسلحة المتطوِّرة، وطلبت من بريطانيا تسليم القواعد العسكرية في الحبانية والشعيبة إلى العراق، وبموجب خطَّة وزارة الدفاع العراقية عام ١٩٤٦، لتدريب الجيش على الحروب النظامية نظمت وزارة الدفاع منهج تسليح الجيش وتأمين احتياجاته، وجرت مباحثات سرية عام ١٩٤٧، بين وفد عراقي برئاسة رئيس الوزراء "صالح جبر"، ووفد بريطاني برئاسة نائب مارشال "برايان إدموند بيكر" (Brian Edmund Baker)، لكن بريطانيا لم تنفذ وعودها لهذا ظهر لدى العراقيين موضوع المساعدة العسكرية الأميركية ضدَّ أيّ هجوم روسي.

وخاطب الرئيس "هاري ترومان" الكونغرس باسم "مشروع النقطة الرابعة" في آذار/مارس ١٩٤٧، بعنوان: النصر للشعوب الحرّة، الّتي تقاوم القهر على يدّ الأقليات

المسلّحة، والضغط الخارجي"[٣٣] بعد عجز بريطانيا عن تقديم المساعدات إلى الشَّرق الأوسط، والحفاظ على التوازن لحماية خط الدفاع الإستراتيجي ضدَّ الشيوعية، وبعد أن وجدت بريطانيا تبعيتها للولايات المتَّحدة عقدت بريطانيا مع العراق معاهدة "بورتسموث" (Portsmouth) في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، لضمان استمرار الامتيازات البريطانية في العراق، وأوكلت مهمَّة التنفيذ إلى السفير في بغداد السير "هنري ماك" (Henry Mac). وبسبب عدم استجابة بريطانيا لمتطلبات العراق العسكرية، قام رئيس الوزراء "توفيق السويدي" في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٠، باطلاع السفير الأميركي في بغداد "إدوارد سافاج كروكر" (Edward Savage Crocker)، لذلك عقدت الاتِّفاقية العسكرية الأميركية – العراقية في نيسان/أبريل ١٩٥١، وتضمنت تقديم المساعدات العسكرية المحدودة، ممَّا أدَّى إلى تذمر السفير البريطاني في بغداد السير "جون تروبك" (john trobeck)[٣٤]. وطلبت حكومة "جميل المدفعي" في آذار/مارس ١٩٥٣، من السفير الأميركية في بغداد "بيرتون يوست بيري" (Burton Yost Berry) تقديم المساعدات العسكرية إلى العراق، لكن الصهاينة عارضوا، ممَّا أضطر رئيس الوزراء "محمد فاضل الجمالي" أن يوجه رسالة إلى وزير الخارجية الأميركي "جون فوستر دالاس" (John Foster Dallas) لإعادة النظر في طلب العراق. وقد طرح الرئيس الأميركي "دوايت أيزنهاور" (Dwight Eisenhower) فكرة أنَّ الشَّرق الأوسط يعاني من فراغ بعد تراجع القِوى الأوروبية، وأرسل وزير الخارجية "جون فوستر دالاس" إلى المنطقة في أيار/مايو ١٩٥٣، لبحث أربع مشكلات، هي: حماية الأمن الإقليمي، ومساعدة المستعمرات الأوروبية الّتي حصلت على الاستقلال، وتطوير اقتصاديات الدَّوَل الإقليميَّة، والتوصُّل إلى تسوية بين العرب وإسرائيل. وأمام الكونغرس طرح وزير الخارجية فكرة "الحزام الشمالي" في تموز/يوليو ١٩٥٣، قائلاً: "إنَّ سياسة الدفاع الأميركية ستعتمد الردع بقوَّة الانتقام الشامل، وهدفها توفير مظلَّة أمنيَّة لمصالح أميركا وحلفائها"، وتضمَّ اليونان، تركيا، العراق، إيران، وباكستان، إذ تشكل هذه المنطقة تهديداً للاتِّحاد السُّوفياتي[٣٥]. وضمن الإستراتيجية الأميركية لمواجهة

الشيوعية وافقت الولايات المتَّحدة على طلب التجهيز العسكري من رئيس الوزراء العراقي "محمد فاضل الجمالي" في آذار/مارس ١٩٥٤، وكان المبدأ حصول العراق على المساعدات العسكرية من دون معاهدة أو حلف يحتاج إلى تشريع. وأخذ السفير الأميركي في بغداد "بيرتون يوست بيري" (Burton Yost Berry) إجراء الترتيبات اللازمة لتوقيع اتِّفاقية الأمن المتبادل بين الولايات المتَّحدة والعراق في نيسان/أبريل ١٩٥٤[٣٦]. لقد كانت الولايات المتَّحدة منافس قوي لأخذ مكان بريطانيا في العراق، وكانت إسرائيل منافس مثير مع الولايات المتَّحدة لرفض توقيع اتِّفاقية الأمن المتبادل العراقية – الأميركية كون المساعدات العسكرية تعرض الأمن الإسرائيلي للخطر. وافصحت السِّياسة الأميركية عن قلق السفير البريطاني في بغداد السير "مايكل رايت" (Michael Wright)، إذ دفعت الولايات المتَّحدة إلى تشكيل حلف "حلف بغداد" في شباط/فبراير ١٩٥٥، وضمَّ بريطانيا، تركيا، العراق، باكستان، وإيران، وفضلت واشنطن الاكتفاء بالمشاركة في اللّجنة العسكرية والإقتصادية، ولجنة مكافحة التخريب والنشاطات الهدَّامة، وهي خطوة لإضعاف النفوذ البريطاني، وجزءاً من سياسة التطويق للاتِّحاد السُّوفياتي. وظهر توجه العراقي نحو الولايات المتَّحدة، إذ أرسل العراق بعثتين عسكريتين من القوَّة الجوية إلى الولايات المتَّحدة لتعلم قيادة الطائرات الحربية، وفنون القتال الجوي، والاطلاع على التطوُّر العسكري، وشراء المواد الأساسيَّة الحربية. كما أرسلت الولايات المتَّحدة بعثة عسكرية لاستطلاع حاجة الجيش العراقي من الأسلحة والتجهيزات عام ١٩٥٧. يتبيَّن أن الولايات المتَّحدة سعت بقوَّة إلى أخذ مكان بريطانيا الّتي فقدت عوامل الاستمرار، وكانت الجوانب الأمنيَّة والتسليحية هي المحور الّذي ساعد الإدارة الأميركية على التغلغل في العراق سواء لتسليح الجيش أم لعقد المعاهدات الأمنيَّة تحت ذريعة مواجهة الاتِّحاد السُّوفياتي والنشاطات الشيوعية الهدامة.

المبحث الثاني : الدور السّوفياتي– الرّوسي في تدعيم النظام الجمهوري العراقي : أرتبط الاتّحاد السّوفياتي بالنطاق الحيوي كونه دولة شبه حبيسة، وتسعى للوصول الى المياه الدافئة في الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، فلم تكن العلاقات العراقية – السوفياتية وليدة الظروف الطارئة، وإنّما جاءت تماشياً مع الثّورة البلشفية عام ١٩١٧، الّتي طالبت بالاستقلال والتحرر للشعوب المضطهدة، ثمّ أدت نتائج الحرب العالمية الثانية إلى تراجع نفوذ القِوى الأوروبية، وأخذ التنافس الأميركي– السّوفياتي منحىً تصاعدي على الدّوَل الحليفة والصديقة لكِلا القطبين خلال تنافس الثنائية القطبية، وعلى الرغم من التبدلات في طبيعة النظام السّياسيّ العراقي غير أن الاتّحاد السّوفياتي لم يركز على الشخصيات القيادية في النظام بقدر التركيز على استمرار المشاريع القومية الّتي تربط الدولتين، فعلى الرغم من انهيار النظام الحليف في بغداد لكن موسكو استمرت في تقديم الدّعم للنظام العراقي، ولم تتلكأ في انجاز الاتّفاقيات، وحتى بعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي عام ١٩٩١، سعت روسيا إلى بقاء العلاقات مع العراق، وبناء عليه، سوف نقسّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، الإجراءات السوفياتية لتحقيق المصالح التوسّعية في العراق، والمطلب الثاني، الموقف الرّوسي من التحدّيات الدّوْلية إزاء العراق.

المطلب الأول: الإجراءات السوفياتية لتحقيق المصالح التوسّعية في العراق : وجد الاتّحاد السّوفياتي فرصة لتأكيد الروابط الثورية بين الثّورة البلشفية وبين ثورة العشرين العراقية عام ١٩٢٠، خاصة مُناهضة الدّوَل الاستعمارية الغربية، فهي نتاج للصّراع الطبقي بين طبقة الأسياد والإقطاعيين، وطبقة الجماهير الكادحة من الفلاحين والحرفيين، وقد سعت الحكومة العراقية المؤقتة إلى إقامة علاقات مع السوفيات، لكن الروابط مع بريطانيا قيدت التحركات، وفي سياق التغيُّرات الطبقية دعا الزعيم "فلاديمير لينين" حركات التحرر الوطني في الجزيرة العربيَّة، مصر، سورية، وفلسطين إلى حضور المؤتمر الأول لشعوب الشَّرق في عاصمة أذربيجان باكو في أيلول/سبتمبر ١٩٢٠[٣٧]. وسعت الحكومة العراقية إلى التخلص

من التبعية البريطانية، وإقامة تبادل التمثيل الدبلوماسي مع السوفيات في ظلّ انتفاضة "رشيد عالي الكيلاني" عام ١٩٤١. لكن الاتِّحاد السُّوفياتي لم يوافق مبرراً أن الظروف غير مؤاتيه للاصطدام نظراً لارتباط الحكومة العراقية بالقرار البريطاني، ونتيجة لضرورات الحرب العالمية الثانية الّتي أوضحت مكانة السوفيات في الشؤون الدَّوْلية. فقد أعلنت الحكومة العراقية عن رغبتها بتوثيق الصلات، إذ وافق مجلس الوزراء على بناء العلاقات الدبلوماسيَّة بين العراق والاتِّحاد السُّوفياتي في آب/أغسطس ١٩٤٤. وأعرب وزير الخارجية العراقية "أرشد العمري"، ووزير الشؤون الخارجية للاتحاد السُّوفياتي "فياتشيسلاف مولوتوف" (Vyacheslav Molotov) عن الرغبة المتبادلة لتأسيس العلاقات الدبلوماسيَّة. لذلك أرسلت موسكو الوزير المفوض "غريغوري زايتسيف" (Grigory Zaitsev) في شباط/فبراير ١٩٤٤. ونظراً لخطورة هذا المنصب أرسل العراق السِّياسيّ "عباس مهدي" سفيراً[٣٨]. وأبدى الاتِّحاد السُّوفياتي امتعاضه حينما قامت قوَّات الشرطة العراقية بإطلاق النار على مجموعة من عمال شركة نفط كركوك المضربين المطالبين بحقوقهم في حديقة "كاورباغي" في كركوك، ومحاكمتهم بتهمة الشيوعية في تموز/يوليو ١٩٤٦. ووصف السوفيات الحكومة العراقية بالرجعية، بسبب إغلاق الصحف، واعتقال العمال، ومنع التظاهرات. وكان السوفيات يرون في "نوري السعيد" شخصية بريطانية جعلت البرلمان العراقي على غرار البرلمان البريطاني، وبدأ التوتُّر عندما رفضت الحكومة العراقية تقديم الخرائط الجغرافية، وإقامة معرض للصور عن السوفيات في القنصلية في بغداد, كونه دعاية للشيوعية, وخضعت العلاقات إلى مراقبة جراء موقف الاتِّحاد السُّوفياتي الداعم لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٨. وشهدت خمسينيات القرن العشرين نضالاً لحفظ السِّلم والأمن. لذلك سعت واشنطن إلى دمج الأطراف الإقليميَّة الموالية عام ١٩٥٠، إذ قدمت اقتراح إلى بريطانيا، فرنسا، وتركيا بتشكيل منظَّمة دفاع مشتركة في الشرقين الأدنى والأوسط، ودمج العرب وإسرائيل في قيادة موحدة، وعليه أكَّد الاتِّحاد السُّوفياتي بأن

الولايات المتَّحدة ترغب بعقد معاهدة تجعل الشَّرق الأوسط منطقة نفوذ لحلف شمال الأطلسي، وتأكدت المخاوف الغربية بعد الثَّورة المصرية في تموز/يوليو ١٩٥٢، وكسر طوق الاحتكار الغربي بصفقة السِّلاح المصرية مع دُوَل المعسكر الإشتراكي، لهذا طرح الرئيس "دوايت أيزنهاور" فكرة الفراغ الإستراتيجي في الشَّرق الأوسط، وأرسل وزير خارجيته "جون فوستر دالاس" إلى المنطقة عام ١٩٥٣[٣٩]. لقد حاول السوفيات جعل العراق نقطة ارتكاز للمعسكر الشرقي، لكن القيادات العراقية رفضت التوجُّهات الشيوعية، وقد وجدت الولايات المتَّحدة بأن النظام الحليف في بغداد يمكن أن يسهمَّ في منظومة الدفاع في الشَّرق الأوسط، لهذا تذرع العراق بقيام المفوضية السوفياتية في بغداد بنشاط شيوعي، وإعلان "نوري السعيد" عن قطع العلاقات بين العراق والاتِّحاد السُّوفياتي في كانون الثاني/يناير ١٩٥٥، ثمَّ وقَع الاتِّفاق العسكري العراقي– التركي ضمن "حلف بغداد" في شباط/فبراير ١٩٥٥، لذلك قدم وزير خارجية الاتِّحاد السُّوفياتي "دميتري شيبيلوف" (Dmitriy Shepilov) تقرير إلى "مجلس السوفيات الأعلى لروسيا" في شباط/فبراير ١٩٥٧، أشار أن انضمام العراق إلى "حلف بغداد" يتعارض مع ميثاق جامعة الدُّوَل العربيَّة، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، وأن الحلف قوَّة عدائية موجهة ضدَّ الاتِّحاد السُّوفياتي[٤٠]. وحينما أطاح "عبد الكريم قاسم" بالنظام الملكي في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، أعلن عن التمسُّك بالوحدة العربيَّة، والتعاون مع جميع دُوَل العالم على قدم المساواة، والانسحاب من "حلف بغداد"، وإنهاء الاتِّفاقيات مع بريطانيا، لذلك سارع السوفيات إلى الاعتراف بالنظام الجمهوري العراقي، ووصف إجراءاته بأنها نضال ضدَّ الإمبريالية، وفضح السوفيات في مجلس الأمن الدَّولي الانزالين الأميركي والبريطاني في لبنان والأردن لإرجاع النظام الملكي في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨، وأشار ممثل الاتِّحاد السُّوفياتي في مجلس الأمن الدَّوْلي أن الاتِّحاد السُّوفياتي يحتفظ بحقه في اتِّخاذ التدابير لحماية السِّلم والأمن، لذلك أرسل رئيس الوزراء "عبد الكريم قاسم" في ١٧ تموز/يوليو ١٩٥٨برقية إلى رئيس الاتِّحاد السُّوفياتي "نيكيتا خروتشوف" (Nikita

Khrushchev) تتضمن تنمية العلاقات الودية بين الدولتين[٤١]. ونتيجة للشائعات عن زحف القوّات التركية إلى بغداد لإعادة النظام الملكي قدم الاتّحاد السّوفياتي مذكرة تحذيرية إلى تركيا من التدخّل في شؤون العراق في ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٨، كما أرسل الاتّحاد السّوفياتي السفير "غريغوري زايتسيف" إلى بغداد في آب/أغسطس ١٩٥٨، ثمّ عقد العراق اتّفاقية تجارية مع السوفيات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨، تقوم على المساواة والمنافع المتبادلة، وقد أرسل العراق مجموعة من الضباط إلى موسكو بقياد اللواء الركن "شاكر محمود شكري"، وقد طلب الوفد العراقي تزويد الجيش بكل صنوف الأسلحة السوفياتية، وعليه عقدت الاتّفاقية العسكرية بين العراق والاتّحاد السّوفياتي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨[٤٢]، وعلى أثر قيام منظّمة السّلام الشيوعية بعقد مؤتمر في الموصل في آذار/مارس ١٩٥٩، تحرك العقيد "عبد الوهاب الشواف" لإسقاط النظام العراق، وقد اتهم الاتّحاد السوفياتي هذا التحرك بالمؤامرة والعمالة للاستعمار، وأشار بأن العراق يتعرض لضغوط من إيران وتركيا[٤٣]. وجدت الحكومة العراقية أن المُعوّقات الإقتصادية تؤثر على البناء السّياسيّ، إذ كان العراق يعاني من انعدام التخطيط، وتبعية القطاع النفطي والمالي في ظلّ الاحتكار وعزل الإقتصاد الوطني، وتنامي النظام الإقطاعي، لذلك تبنت الحكومة العراقية زيادة التصنيع وقانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) في أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، وعقد اتّفاقية التعاون الإقتصادي والفني العراقية – السوفياتية في آذار/مارس ١٩٥٩، وأصدرت الحكومة قانون العملة رقم (٩٢) في حزيران/يونيو ١٩٥٩، الّذي قلق ارتباط العراق بالجنيه الاسترليني، كما وقّع الاتّحاد السّوفياتي والعراق اتّفاقية بناء محطة للطاقة النووية وإنشاء برنامج نووي بقدرة (٢) ميغاواط في آب/أغسطس ١٩٥٩، وفرضت الحكومة ضرائب التركات، والعقار، وتعديل قانون الجمارك، وقدمت التسهيلات المصرفية للتجار والصناعيين، واستخدام رؤوس الأموال الوطنيّة الحكومية والخاصة في المشاريع الصّناعيّة. وقد طالبة الحكومة العراقية باسترجاع الكويت بعد اعلان استقلالها في

حزيران/يونيو ١٩٦١، ممَّا أحدث أزمة في العلاقات العراقية – الغربية، ثمَّ تعزَّزت مع صدور قانون رقم (٨٠) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، والقاضي بتعيين مناطق استثمار شركات النفط الأجنبية[٤٤]. وأشار وزير الإقتصاد العراقي "إبراهيم كبة" أن هذهِ الإجراءات تهدف إلى توطيد الاستقلال السّياسيّ والتحرر الإقتصادي، وإرساء قاعدة الإقتصاد الوطني السليم، والتخلص من هيمنة الشركات الاحتكارية الغربية، والتبعية الإقتصادية كونها الركيزة لترسيخ التخلف الإجتماعي، وإنهاء القروض النقدية الرأسمالية المخلة بالسّيادة، وخلق الكوادر التكتيكية الوطنيَّة لنواة التخطيط الإقتصادي بعيداً عن وحدة النظام الرأسمالي، وجذب رأس المال الصّناعي الوطني والعربي، ومحاربة الندرة والتمييز الإقتصادي. وأصبح السوفيات من أهم مزودي العراق بالاحتياجات الإقتصادية، والسّلاح والمعدات العسكرية، وأدركت أميركا وبريطانيا أن السبيل لإسقاط "عبد الكريم قاسم" أحداث خلل في التحالف العراقي– السّوفياتي، أيّ تشتيت القاعدة الإجتماعية للحكم من خلال إثارة الريبة والشكوك تُجَاه النظام العراقي ونواياه، لذلك بدأت الدُّوَل الغربية بدعم الحركة الكردية الّتي طالبة بالحكم الذاتي في كوردستان بقيادة الملا "مصطفى البارزاني". وسعت الدوائر المعادية إلى افتعال المواجهة بين النظام والحركة القومية الّتي ارتهنت لأجندات الجمهورية العربيَّة المتَّحدة بقيادة "جمال عبد الناصر". وبالتالي تمكن حزب البعث العربي الإشتراكي والتيار القومي والدّعم الغربي من تحقيق الانقلاب بقيادة "عبد السلام عارف" في شباط/فبراير ١٩٦٣، إذ ردَّد متحدثاً عن البعثيين عبارة: "إنَّهم جاؤوا على رأس قطار تقوده الولايات المتَّحدة"[٤٥]. إنَّ الرئيس السّوفياتي "ليونيد بريجنيف" (Leonid Brezhnev) سعى إلى جعل نظام "عبد الكريم قاسم" الحليف النوعي في الخليج العربي، لكن انقلاب حزب البعث مثَّل نكسة وصفعة قوية وجهتها الولايات المتَّحدة لاستراتيجية الاتِّحاد السّوفياتي في الشَّرق الأوسط، وانطلاقاً من مبدأ الحفاظ على المصالح والحصول على المكاسب عُد الاتِّحاد السّوفياتي الشعب العراقي هو من يغير الحكم، وأعلن عن

اعترافه بالحكومة العراقية الجديدة[٤٦]، وعاد الاتِّحاد السُّوفياتي لتزويد العراق بالسِّلاح عام ١٩٦٤، مع توقف النظام العراقي عن ملاحقة الشيوعيين، والعمليات العسكرية في المناطق الكردية. لكن "عبد السَّلام عارف" مات في ظروف غامضة إثر إنفجار طائرته، ما دفع المجلس العسكري العراقي إلى تعيين شقيقه "عبد الرحمن عارف" في نيسان/أبريل ١٩٦٦، وخلال هذه الفترة تعرض العراق إلى مرحلة من الانهيار السِّياسيّ أسهمت في انقلاب "أحمد حسن البكر" في تموز/يوليو ١٩٦٨، وقد تحدث في خطابه عن التقارب مع المبادئ الشيوعية، وهذا التعاضد أعطى العلاقات العراقية – السوفياتية اندفاعاً كبيراً. لذلك وقَّع العراق مع سفير الاتِّحاد السُّوفياتي في بغداد "فاسيلي نيكولاييف" (Vasily Nikolaev) على بروتوكول خطَّة العمل والتعاون الفني والعلمي في تموز/يوليو ١٩٦٩، وتتضمن تقديم كافة المساعدات إلى لجنة الطَّاقة الذرية العراقية في مجالات استعمال الطَّاقة الذرية للأغراض السِّلمية، وتطوير مفاعل التويثة من (٢) ميغاواط إلى (٥) ميغاواط. كما عقد العراق والسوفيات اتفاقيتين في نيسان/أبريل ١٩٧٥. وأثناء زيارة رئيس وزراء الاتِّحاد السُّوفياتي "ألكسي كوسيغين" (Alexei Kosygin) إلى بغداد في نيسان/أبريل ١٩٧٢، عقدت اتِّفاقية لتشكيل لجنة اقتصادية فنية عراقية – سوفياتية دائمة، وتتضمن وضع دراسة ميدانية تفصيلية عن موازين الطَّاقة، ومدى الاحتياج إلى محطات التوليد، وخطوط الربط والتوزيع للقدرة الكهربائية، والحاجات الزراعية، وأكدت اللجنة ضرورة استعمال الغاز الطبيعي والسدود لتوليد الطَّاقة الكهربائية في العراق، واعربت عن استعداد المؤسَّسات السوفياتية لإنشاء محطات الطَّاقة الكهرومائية في سد "دربندخان" بسعة (٣٠٠) ميغاواط، وسد "دوكان" بسعة (٤٠٠) ميغاواط. لذلك تمَّ توقيع عقد توسيع محطة كهرباء النجيبية الغازية في البصرة، وعقد لإنشاء محطة سد "دوكان" الكهرومائية عام ١٩٧٤، كما وقَّع وزير الصِّناعة العراقي "طه الجزراوي" مع وزير هندسة الاتِّحاد السُّوفياتي "فياتشيسلاف باكييف" (Vyacheslav Bakiyev) على عقد إنشاء محطة كهرباء ذي قار

الحرارية عام ١٩٧٥. وجراء تنافس الثنائية القطبية فأن الولايات المتَّحدة سعت إلى إيصال "صدام حسين" إلى الحكم في تموز/يوليو ١٩٧٩. لكن الاتِّحاد السُّوفياتي نظر إلى إسقاط الشاه "محمد رضا بهلوي" بوصفه فرصة تُقلِّص النفوذ الأميركي، وتعزِّز امتداده إلى مياه الخليج العربي، انطلاقاً من دور الحزب الشيوعي الإيراني "تودة" في أقصاء الشاه، بعد أن تمكن طلاب إيرانيون من احتجاز رهائن من السفارة الأميركية في طهران، بهدف إعادة الشاه للمحاكمة، واسترجاع الأموال والممتلكات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩. كما قام الاتِّحاد السُّوفياتي بغزو أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩. لهذا أعلنت أميركا عن "مبدأ كارتر" في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، الّذي عدَّ الخليج العربي جزءاً من الأمن القومي الأميركي، ودعمت الإدارة الأميركية النظام العراقي لإعلان الحرب على إيران "حرب الخليج الأولى" في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٤٧].

وحينما بدأت الحرب وصل القطبين إلى قرار الحياد، لكن استغل المتنافسان انشغال المنطقة بهذه الحرب لتكثيف وجودهما العسكري في الخليج العربي، إذ أن حياد الولايات المتَّحدة لا يعدو أن يكون حياداً ظاهرياً، فقد دعمت العراق بالأسلحة المتطوِّرة والمُعوِّنات الإقتصادية العاجلة لضمان استمرار القتال، وقد أشار مستشار الأمن القومي "هنري كيسنجر" (Henry Kissinger) أن الولايات المتَّحدة تريد استمرار القتال مع عدم انتصار أيّ من الطرفين المتحاربين[٤٨]. أمَّا الاتِّحاد السُّوفياتي فكان يهدف إلى إطالة أمد الحرب، بغية أنهاك القوَّة الأميركية في الخليج العربي، وعلى الرغم من معاهدة التعاون والصداقة إلاَّ أن موسكو لم تتجاوب مع مطالب بغداد العسكرية، لكن عندما تقدمت القوَّات الإيرانية وافق الرئيس السُّوفياتي "يوري أندروبوف" (Yuri Andropov) عام ١٩٨٢، على تزويد العراق بصواريخ متوسطة المدى[٤٩]. وطرح الرئيس السُّوفياتي "ميخائيل غورباتشوف" (Mikhail Gorbachev) مبدأ "غورباتشوف" في شباط/فبراير ١٩٨٦، الّذي أكَّد على تسوية الصِّراعات، ونزع جيل من الصواريخ، وخفض الأسلحة والميزانية العسكرية، وهنا بدأ الاتِّحاد

السُّوفياتي يبتعد عن سياسة الحياد، إذ أعلنت موسكو أن وقف تزود المتحاربتين العراق وإيران، يجب أن يتمَّ من جميع الأطراف المصدرة للأسلحة، وليس من جانب الاتِّحاد السُّوفياتي فقط، لأن وقف أمداد أيّ من الطرفين المتحاربين يعني انحيازاً للطرف الآخر، لذلك عملت موسكو على تمويل عسكري للطرفين، وتوطيد علاقاتها بالطرفين من خلال الاتِّفاقات الإقتصادية والثَّقافية، وأعلن "ميخائيل غورباتشوف" في آذار/مارس ١٩٨٧، عن الـ"بيروسترويكا" (Perestroika)، وتعني إعادة التنظيم الإقتصادي والإجتماعي، وسياسة الـ"غلاسنوست" (Glasnost)، وتعني الشفافية والمصارحة الديمقراطية والسِّياسيَّة، وطرح مفهوم النظام الدَّوْلي الجديد الّذي يقوم التعاون والثقة المتبادلة في العلاقات الدَّوْلية، وليس على الأسلحة المتكافئة والرعب النووي، ودعا إلى مهادنة الولايات المتَّحدة[٥٠] الّتي تمكَّنت من أحراز النصر في الحرب العراقية – الإيرانية، حيث أصبح النظام العراقي وسيلة لتحقيق الأهداف الأميركية، وبعد جهود منظَّمة الأمم المتَّحدة تمَّ إيقاف الحرب في آب/أغسطس ١٩٨٨، وحينما أقدم "صدام حسين" على اجتياح الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، أصدر الرئيس الأميركي "جورج ووكر بوش" (George Walker Bush) قراراً بتجميد ودائع العراق المالية، وبدأ مجلس الأمن الدَّوْلي بإصدار القرارات الّتي تدين العراق، وعُقد اتِّفاقٌ في قمَّة هلسنكي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، بين "جورج ووكر بوش"، مع "ميخائيل غورباتشوف"، وأعلن وزير خارجية الاتِّحاد السُّوفياتي "إدوارد شيفردنادزه" (Edward Shevardnadze) في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٠، قائلاً: "إنَّ الاتِّحاد السُّوفياتي يوافق على استخدام القوَّة العسكرية ضدَّ العراق بعد فشل الجهود السِّلمية"[٥١]، وقد صوت الاتِّحاد السُّوفياتي لأصدر مجلس الأمن الدَّوْلي القرار المرقَّم (٦٧٨) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، الّذي أكَّد على تشكيل تحالف دولي بقيادة أميركية لتحرير الكويت في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، والقرار المرقَّم (٦٨٧) في نيسان/أبريل ١٩٩١، الّذي شكل لجنة الأمم المتَّحدة الخاصة "الأونسكوم" (UNSCOM) لوقف إطلاق النار في الخليج العربي، ونزع أسلحة الدمار الشامل

العراقية، وأكد "إدوارد شيفردنادزه" قائلاً: "إنَّ الهدف من القرار هو وضع نهاية العدوان، وأن يكون واضحاً للعالم أن العدوان لا يكافأ، وأملنا أن يكون لقادة العراق القدرة على إدراك المسؤولية الّتي تقع على عاتقهم أمام التاريخ وأمام وشعبهم، وأن يمتثلوا لإرادة المجتمع الدَّوْلي"(٥٢). وعليه أن الاتِّحاد السُّوفياتي بدأ ينصاع للولايات المتَّحدة، وأنَّ الإجراءات البيروقراطية في الاتِّحاد السُّوفياتي خلّفت نظاماً معقداً، أدَّى إلى انعدام المبادرة، وعدم انتظام الأوامر، ممَّا أدَّى إلى انقسام الحزب الشيوعي، وحلِّ حلف وارسو، وتفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. يتَّضح أن الاتِّحاد السُّوفياتي دعم تشكيل النظام الجمهوري العراقي، وأن تغيُّرات الحكام لم تؤثر على استمرارية العلاقات العراقية – السوفياتية، إذ شملت الجوانب الإقتصادية، الصِّناعيَّة، العسكرية، الفنية، والاستخدام السِّلمي للطاقة الذرية من حيث إنتاج النظائر المشعة وتطبيقاتها في الصِّناعة والزراعة والطب، وكان العراق جزءاً من التنافس الأميركي– السُّوفياتي فكل طرف سعى إلى استغلال الفرص المتاحة لإبعاد نفوذ الطرف الآخر، وأنه على استعداد لملء أيّ فراغ ينجم عن تخلف أو تقاعس القوَّة المُناهضة، لهذا فأن المتنافسون في حرب الخليج الأولى أرادوا إطالة أمد الحرب لتعزيز تواجدهما العسكري، والاستفادة من تصدير الأسلحة للطرفين المتحاربين، ثمَّ جاءت سياسة "البيروسترويكا"، والغلاسنوست" لتقوض من المكانة السوفياتية في النظام العالمي خلال حرب الخليج الثانية، وتدفع الاتِّحاد السُّوفياتي إلى التفكُّك.

المطلب الثاني: الموقف الرّوسي من التحدّيات الدَّوْلية إزاء العراق : أشار الرئيس الأميركي "جورج ووكر بوش" أمام الكونغرس في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، قائلاً: "في عالم يتحوَّل بسرعة شديدة فأن زعامة الولايات المتَّحدة لا غنى عنها"(٥٣). وخلال خطاب الرئيس الرّوسي "بوريس يلتسن" (Boris Yeltsin) في الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قال: "إنَّ

روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية بوصفها قيمة عُليا، وبحقوق الإنسان، والحريَّة، والشَّرعية، وإن القِوى الغربية هي من حلفاء روسيا الطبيعيين"[٥٤]، وللحصول على المساعدات الإقتصادية اتبعت روسيا سياسة التحوُّل الرأسمالي وفق نصائح صندوق النقد الدَّوْلي، أهمُّها: التخلّي عن الماركسية – اللينينية، واتِّباع الإقتصاد الحرّ والخصخصة، واحترام الحدود والمعاهدات، وخفض التسلُّح، كما سعت روسيا إلى بناء العلاقات مع الولايات المتَّحدة، واعتماد إستراتيجية "الشَّراكة من أجل السَّلام" مع حلف شمال الأطلسي. لكن بعد عدم تحقيق الوعود الإقتصادية الأميركية، اتجهت إستراتيجية الأمن القومي الرّوسي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إلى فكرة أنَّ الغرب لا يزال يمثِّل تهديداً لروسيا، وإعادة التكامل الإقتصادي مع كومنولث الدُّوَل المستقلة، والاهتمام بالاعتبار القومية[٥٥]، لذلك دعمت روسيا القرار المرقَّم (٩٨٦) النفط مقابل الغذاء في شباط/فبراير ١٩٩٥، ليستفيد العراق من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية، وقام وزير النفط والطَّاقة الرّوسي "بيوتر روديونوف" (Peter Rodionov) بزيارة بغداد في آذار/مارس ١٩٩٧، وأبرم اتِّفاق بقيمة (٢٠) مليار دولار بين شركة "لوك أويل الروسية" (Russian Lukoil) والعراق لشراء النفط وتطوير حقل غرب القرنة، وأصدر مجلس "الدوما" في حزيران/يونيو ١٩٩٧، قانون يمنع استخدام الأموال الروسية في تطبيق العقوبات على العراق، واستئناف العلاقات التجارية مع العراق لشراء النفط وتنفيذ المشاريع المشتركة، لكن الرئيس الرّوسي رفض المصادقة، لأن القانون يتنافى مع التزامات روسيا[٥٦].

واتهم العراق رئيس لجنة التفتيش "ريتشارد باتلر" (Richard Butler) بالتجسُّس وعدم المصداقية في التعامل، وطلب من موظفي اللجنة مغادرة العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لذلك صرحت الولايات المتَّحدة وبريطانيا عن إمكانية استخدام القوَّة، لهذا أعلن وزير الخارجية لرّوسي "يفغيني بريماكوف" (Yevgeny Primakov) أن روسيا تعارض بشدة أيّ لجوء إلى القوَّة ضدَّ العراق، وأعلن عن وضع خطَّة تتضمن أن يقبل العراق

بعودة لجنة التفتيش مع استمرار طلعات طائرات المراقبة الدَّوْلية. وبعد تنفيذ الالتزامات يتمُّ أغلاق الملفين النووي والباليستي. أمَّا الملفات البيولوجية والكيمياوية فيتمُّ وضع مقاييس تُعرف العراق بواجباته. وتمَّ إعادة لجنة التفتيش إلاَّ أن بيان مجلس قيادة الثَّورة في آب/أغسطس ١٩٩٨. أوقف التعاون مع اللجنة حتى يرفع مجلس الأمن الدَّوْلي الحظر النفطي[٥٧]. لذلك شنت المقاتلات الأميركية والبريطانية حرب محدودة على العراق في عملية "ثعلب الصحراء" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وأكَّد مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن الدَّوْلي "سيرجي لافروف" (Sergey Lavrov) إن العراق يتعرض لضربات شديدة بالقذائف والقنابل من جانب أميركا وبريطانيا. التي أحدثت أصابات في الأرواح وخسائر مادية. وخلقت حالة تنطوي على تهديد للسِّلم والأمن. وحاولت منظَّمة الأمم المتَّحدة إلى إيجاد صيغة جديدة للتعامل مع العراق. إذ صدر القرار المرقَّم (١٢٨٤) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. لتشكيل لجنة الأمم المتَّحدة للرصد والتحقق والتفتيش "أنموفيك" (UNMOVIC) بقيادة "هانز بليكس" (Hans Blix). لكن روسيا امتنعت عن التصويت على القرار كونه خاضع للرغبات الغربية[٥٨]. وبعد وصول "فلاديمير بوتين" (Vladimir Putin) إلى السُّلطة في آذار/مارس ٢٠٠٠. تضمَّنت وثيقة الأمن القومي الرّوسي خلال أعوام (٢٠٠٠ – ٢٠١٠). دفع رواتب العسكريين بهدف تعزيز معنويات الجيش. وإدخال تحسينات في التسلُّح والتدريب وصناعة الأسلحة. ودعم الحلفاء والأصدقاء. والتركيز على الإصلاح الإقتصادي من حيث رفع معدل نمو الناتج المحلّي الإجمالي. وتطوير الدخل الفردي. وهيكلة وتنظيم تدفُّق الاستثمارات الصِّناعيَّة الأجنبية. واستغلال قطاع النفط والغاز. وحينما قدمت الولايات المتَّحدة وبريطانيا مشروع العقوبات الذكية في أيار/مايو ٢٠٠١. ويتضمن إبقاء العائدات المالية من النفط العراق تحت سيطرة منظَّمة الأمم المتَّحدة. وفرض رقابة على الصادرات العسكرية والمزدوجة إلى العراق. فقد رفض وزير الخارجية الرّوسي "إيغور إيفانوف" (Igor Ivanov) مشروع القرار مؤكداً أنه يهدِّد المصالح العراقية – الروسية

الإقتصادية، كما صوت مجلس "الدوما" على قانون إلغاء العقوبات على العراق في تموز/يوليو ٢٠٠١، بغية الوقوف إلى جانب الشعب، ودعم النظام السّياسيّ العراقي، وقد وافقت روسيا على قانون العقوبات الذكية في حزيران/يونيو ٢٠٠٢[٥٩]، وحاولت اقناع العراق بالقبول والالتفاف على القانون، إذ عقد العراق وروسيا اتّفاقية برنامج طويل المدى لتعزيز التّجارة والتعاون الصّناعي والعلمي والتقني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ويشمل الاتّفاق مشاريع نفطية، ومشاريع للبتروكيمياويات إضافة إلى عقود تسليح الجيش العراقي. لكن سرعان ما تغيَّرت المواقف الروسية، إذ وافقت روسيا على القرار المرقم (١٤٤١) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حيث أعطى صلاحيات سيادية إلى لجنة "الأنموفيك"، وقد وسَّع من نطاق عملها ومن صلاحيتها، وأشار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" خلال اجتماع للحكومة الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إن روسيا لا ترى أيّ تلميح لاستخدام القوَّة تلقائياً ضدَّ العراق، وأن هذا القرار نتيجة للحل الوسط الّذي تراه روسيا مناسباً، إذ بتوجيه من الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" (George W. Bush) قام رئيس الوزراء الإيطالي "سيلفيو برلسكوني" (Silvio Berlusconi) بزيارة موسكو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وبعد اللقاء أعلن الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" عدم استبعاد صدور قرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوَّة ضدَّ العراق، وأن العراق يتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية[٦٠]. يتبيَّن أن روسيا انساقت خلف الرغبات الأميركية للحصول على المنافع الإقتصادية، لكن تطويق المجالات الحيوية لروسيا دفعها إلى نوع من الاستقلال السّياسيّ الحذر في قراراتها الدَّوْلية، فقد أخذت المواقف الروسية إزاء العراق تتراوح ما بين الدّعم والرفض والامتناع، فالمعارضة الروسية في مجلس الأمن الدَّوْلي لم تكن مصحوبة بحقّ النقض، وتمكنت روسيا من استثمار العقوبات الدَّوْلية لتقيم علاقات اقتصادية مع العراق، إذ حاولت دعم اقتصادها المتهاوي عبرَ الاستثمارات النفطيَّة، وأن تبدل المواقف

الروسية كان خاضعاً للمصالح في إطار التعاون الدَّوْلي، وفق مبدأ لا إعداء ولا حلفاء، وإنَّما مصالح مشتركة.

المبحث الثالث : القيادة الأميركية لإعادة هيكلة النظام السِّياسيّ العراقي : إنَّ انهيار النظام الملكي العراقي بقيادة "عبد الكريم قاسم" عام ١٩٥٨، الّذي تحرك صوب الاتِّحاد السُّوفياتي، دفع الولايات المتَّحدة إلى دعم حركات التمرد، وإثارة الأزمات لإسقاط النظام وتشكيل نظام بقيادة "عبد السلام عارف" عام ١٩٦٣، لكن الميوُّلات القومية العراقية كانت مصدراً للقلق الأميركي، ومحفزاً لتغيير النظام بالانقلاب "أحمد حسن البكر" عام ١٩٦٨، والّذي أعلن عن التعاون مع السوفيات، لذلك اعتمدت واشنطن على سياسة التهدئة بغية الحفاظ على المصالح، وإيجاد البديل المناسب لإدارة النظام العراقي بطريقة لا تثير السوفيات، والّذي تعزَّز في شخصية "صدام حسين" عام ١٩٧٩، ثمَّ عملت على دفع النظام العراقي لإعلان الحرب على إيران عام ١٩٨٠، وبعد انتهاء الدَّور المساند عملت أميركا على توجيه النظام لاحتلال الكويت عام ١٩٩٠، وهي الفرصة الأميركية لإبادة الجيش العراقي وفرض الحصار الدَّوْلي. وبناء عليه، سوف نقسِّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، السِّياسة الأميركية لتقويض النظام العراقي. والمطلب الثاني، إستراتيجية الحروب الأميركية لإدارة النظام العراقي.

المطلب الأول: السِّياسة الأميركية لتقويض النظام العراقي : اتبعت الولايات المتَّحدة إستراتيجية اقتناص الفرص تُجَاه العراق في خطَّة "الخفاش الأزرق" لإسقاط نظام "عبد الكريم قاسم"، إذ تم إنزال الأسطول السادس على شواطئ بيروت في تموز/يوليو ١٩٥٨، لكن السيناتور الديمقراطي في لجنة الشؤون الخارجية "مايك مانسفيلد" (Mike Mansfield) أشار في مجلس الشيوخ بأن الجمهورية العراقية تحظى بالتأييد الشعبي، وأن المصالح الأميركية تقتضي الاعتراف بالجمهورية العراقية في آب/أغسطس ١٩٥٨، وأرسلت واشنطن السفير "جون دورنفورد" (John Dornford) إلى بغداد[٦١]. وقد حدَّدت الخارجية

الأميركية رؤيتها إزاء العراق في حزيران/يونيو ١٩٥٩، وهي: تعزيز الجهود الرامية إلى تطوير العلاقة بين "عبد الكريم قاسم"، والعناصر غير الشيوعية، ونفي اتهامات التآمر ضدَّ واشنطن، وتحفيز الدُّوَل الأفرو- آسيوية على توضيح الخطر الشيوعية للحكومة العراقية، والتشديد على دعم الحكومتين الإيرانية والتركية لمواصلة اتصالاتهما مع العراق، والتأكيد على المصالح الإقتصادية بين البلدين، وعدم التورط في المعركة الدعائية بين العراق والجمهورية العربيَّة المتَّحدة. واتبع الرئيس الأميركي "جون كينيدي" (John Kennedy) في كانون الثاني/يناير ١٩٦١، إستراتيجية تقوم على أن "لا تنتظر ما يمكن لبلدك أن يعمل من أجلك، بل انظر ماذا تستطيع أنت أن تعمل من أجل بلدك"[١٢]. وحينما أعلنت الكويت استقلالها عن بريطانيا، وتقدمت بطلب انضمام إلى جامعة الدُّوَل العربيَّة أعلن "عبد الكريم قاسم" في حزيران/يونيو ١٩٦١، أن العراق يُعدُّ الكويت جزءاً لا يتجزأ منه، وأن العراق قرر حماية الشعب العراقي في الكويت، ممَّا أثار حفيظة بريطانيا الّتي حشدت قواتها في المنطقة، وحظيت إجراءاتها بتأييد الولايات المتَّحدة. كما قدمت الولايات المتَّحدة الأموال والأسلحة عن طريق الشاه "محمد رضا بهلوي" الّذي وفر المساعدات اللوجستية للأكراد في شمال العراق ضدَّ السُّلطة المركزية في بغداد، إذ أعلن "مصطفى البارزاني" في تموز/يوليو ١٩٦١، أن منطقة كردستان دولة مستقلة، الأمر الّذي اعتبرته الحكومة العراقية تمرداً، وقد وصلت العلاقات الثنائية إلى مسار مغلق مع صدور قانون رقم (٨٠) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، الّذي صادر ممتلكات امتياز شركة نفط العراق المملوكة لبريطانيا وأميركا، لذلك وافق الرئيس الأميركي لضابط المخابرات المركزية "أرشيبالد روزفلت" (Archibald Roosevelt) للتدخُّل والتخطط بشكل جدي لإحداث انقلاب ضدَّ الحكومة العراقية الّتي كانت تحظى بدعم الحزب الشيوعي، إذ قدمت المخابرات الأميركية كافة المستلزمات الضرورية لإنهاء النظام القاسمي في العراق، وإيصال حزب البعث العربي الإشتراكي في انقلاب "عبد السلام عارف" في شباط/فبراير ١٩٦٣[١٣]. وحينما تولى الرئيس

الأميركي "ليندون جونسون" (Lyndon Johnson) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، ظهرت عوامل تصاعد حدة التنافس بين القطبين على صعيد توازن القِوى الدَّوْلية، ودفعت الولايات المتَّحدة إلى تعزيز مواقعها في العراق بالتزامن مع رغبة القيادة العراقية المُعلنة لعقد اتِّفاقيات مع الدُّوَل الأجنبية، وتشجيع رأس المال الخاص بالمشاركة في عملية التنموية، وضمن جولة تفقدية الشَّرق الأوسط قام مساعد وزير الخارجية لشؤون الشَّرق الأوسط وجنوب آسيا "فيليبس تالبوت" (Phillips Talbot) بزيارة بغداد في ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٤، وقد قدم السفير العراقي "ناصر الحاني" أوراق اعتماده إلى وزير الخارجية الأميركية "دايفيد دين راسك" (David Dean Rusk) في ٢٦ آذار/مارس ١٩٦٤، ولتحييد العراق عن تصريف البضائع السوفياتية أرسلت الولايات المتَّحدة خبراء في المجال الإقتصادي والتِكْنُولُوجي إلى العراق، كما حفَّزت صندوق النقدي الدَّوْلي، والبنك الدَّوْلي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستيراد والتصدير الأميركي على تمول المشاريع الإقتصادية في العراق، مثلاً: وقع السفير العراقي في واشنطن "ناصر الحاني" اتِّفاقية مع بنك الاستيراد والتصدير الأميركي لتمويل العراق قروض لتمويل الطَّاقة الكهربائية بقيمة (٢,٨٧٩) مليون دولار، وقرض بقيمة (٥,٥) مليون دولار في نيسان/أبريل ١٩٦٤[١٤]. وخَوفت أميركا من اتِّفاقية التنسيق السِّياسيّ بين العراق ومصر في أيار/مايو ١٩٦٤، لذلك عملت تعزيز علاقاتها الإقتصادية مع العراق حيث اعرب السفير الأميركي في بغداد "روبرت كامبل سترونغ" (Robert Campbell Strong) عن استعداد واشنطن لتقديم المساعدات الإقتصادية والقروض إلى البنك المركزي العراقي، كما وافقت على اعفاء الرعايا العراقيين من رسوم سِمَات الدخول في تموز/يوليو ١٩٦٥، على أساس المعاملة بالمثل، وعقد بنك الاستيراد والتصدير الأميركي مع مجلس التخطيط الإقتصادي العراقي اتِّفاقيات منح قروض تمويل المشاريع في آب/أغسطس ١٩٦٥[١٥].

وبعد وفاة "عبد السلام عارف"، وتسلم أخيه "عبد الرحمن عارف" السُّلطة في نيسان/أبريل ١٩٦٦، أكد السفير "روبرت كامبل سترونغ" على الاستمرار في تقوية العلاقات

والتعاون المشترك بين البلدين، وتعزيز الاستقرار السِّياسيّ والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في العراق، وأشار السفير إلى وزارة الخارجية الأميركية أن العراق يقف على مفترق طرق، وإذا تمكن المعتدلون بقيادة "عبد الرحمن عارف" من الانتصار فأن العراق سوف يخرج من النفوذ الناصري، وهو مهم للشركات النفطيَّة الأميركية[١٦]. وأصدرت الخارجية الأميركية تعليمات عن السِّياسة التسليحية إزاء العراق في تموز/يوليو ١٩٦٦، وتشمل الامتناع عن تزويد الدُّوَل العربيَّة بالأسلحة الدفاعية، وهي: تجنب بيع العراق أية معدات عسكرية ثقيلة وأسلحة متطورة، مثل: قنابل الـ"نابالم" (napalm)، الدبابات، الطائرات الحربية، والسفن الحربية، وعدم الموافقة على طلبات الحصول على كميات من الأسلحة الخفيفة، والموافقة على أعداد قليلة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدفعية، وعدم الموافقة على بيع كميات من مركبات النقل ومعدات الاتصال والمعدات الهندسية وغيرها، والاستمرار في برنامج منح المعونة التدريب غير القتالي والمساعدات الإضافية للتدريب، وعدم الاعتراض على بريطانيا إذا قررت بيع معدات عسكرية للعراق بشرط علم مخالفتها للسِّياسة التسليحية الأميركية، والاستمرار بتزويد العراق قطع غيار وذخيرة الأسلحة الأميركية، ومنح العراق تسهيلات في النقد الأجنبي والدفع النقدي، والتشاور المسبق مع الحكومتين التركية والإيرانية قبل إبرام أي اتِّفاق تسليحي مع العراق، ويتمُّ إبلاغ الحكومتين الفرنسية والبريطانية بهذه السِّياسة[١٧]. وخلال لقاء جمع السفير الأميركي مع الرئيس "عبد الرحمن عارف" في نيسان/أبريل ١٩٦٧، أشار إلى المساعي التخريبية للشيوعيين والبعثيين، ومعاناة العراق من تدخل بعض الدُّوَل، لذلك شكلت وزارة الخارجية الأميركية لجنة لدراسة طبيعة الوجود الشيوعي في العراق والدُّوَل العربيَّة، وأكدت اللجنة على نقاط قوَّة الشيوعيين، وهي: بروز الاتِّحاد السُّوفياتي على اعتباره قوَّة لموازنة الغرب في العلاقات الدَّوْلية، بالإضافة إلى الاعتقاد الشعبي بأن الولايات المتَّحدة وبريطانيا معاديتان للأنظمة العربيَّة الثورية نتيجة الارتباط الوثيق بين الولايات المتَّحدة وبريطانيا وبين الدُّوَل العربيَّة

الرجعية وإسرائيل، وأيضاً الاستياء العراقي من الدّعم الغربي لإسرائيل، وسعي الاتّحاد السّوفياتي لقبول العراق برنامج المساعدات العسكرية والإقتصادية بغية تكوين نفوذاً واسعاً، واعتماد القوّات العراقية في التجهيزات العسكرية على الاتّحاد السّوفياتي. وقد أشرت اللجنة نقاط ضعف الاتّحاد السّوفياتي، وهي: الكراهية المتبادلة بين العروبة والإسلام وبين الشيوعية، والكراهية الشعبية للحزب الشيوعي العراقي، واستياء النظام العراقي من الدّعم السّوفياتي السري للمتمردين الأكراد والشيوعيين، وفشل بعض مشروعات المساعدة السوفياتية، وتقارب الفئة العراقية المثقفة مع الغرب، وتفضيل العراقيين للسِّلع الغربية والسفر إلى الغرب. وخشية العراقيين من هيمنة القوَّة السوفياتية. وقد أوصت اللجنة بسياسة بعيدة المدى للحفاظ على الوجود الأميركي في العراق، وهي: التنسيق مع الحكومة العراقية لتقديم المساعدات إلى الأكراد لموازنة النفوذ السّوفياتي، وتحفيز اللقاءات السّياسة المرنة الإيرانية – العراقية، والحفاظ على برنامج التدريب العسكري للقوّات العراقية مع التدريب على مكافحة العصابات، وإقامة برنامج موسّع للتبادل التعليمي والثّقافي مع العراق(١٨).

وبدأ الوضع السّياسيّ والأمني ينهار في العراق، خاصة هروب الطيار العراق "منير روفا" بطائرته إلى إسرائيل، وساهم هذا الوضع بانقلاب "أحمد حسن البكر" في تموز/يوليو ١٩٦٨، الّذي أشار في خطابه إلى التقارب مع المفاهيم الشيوعية في الاتّحاد السّوفياتي، لذلك أعلن الرئيس الأميركي "ريتشارد نيكسون" (Richard Nixon) عن "مبدأ نيكسون" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، وتضمن توفير الحماية للدُّوَل الحليفة والحيوية دون الزّج بالجيش الأميركي، وحذرت رئيسة وزراء إسرائيل "جولدا مائير" (Golda Meir) من أن هزيمة أكراد العراق سوف تزيل أحد اثقال التوازن وتزيد النفوذ السّوفياتي في الوقت الّذي عقد فيه العراق والاتّحاد السّوفياتي اتّفاقية الصداقة والتعاون في نيسان/أبريل ١٩٧٢، لذلك وافق الرئيس الأميركي "ريتشارد نيكسون" في أيار/مايو ١٩٧٢، على خطّة وكالة الاستخبارات المركزية،

بإعطاء المعارضة الكُردية بقيادة الملا "مصطفى البارزاني" (١٦) مليون دولار[٦٩]. لكن السّياسة الأميركية أخذت منحىً جديد بعد فضيحة "ووترغيت" (Watergate) نتيجة تجسُّس الرئيس "ريتشارد نيكسون" على مكاتب الحزب الديمقراطي، إذ سعى الرئيس الأميركي "جيرالد فورد" (Gerald Ford) في آب/أغسطس ١٩٧٤، إلى زيادة الحضور العسكري الأميركي في المنطقة، وتطوير القواعد، وعقد الاتّفاقيات العسكرية، ودعم الحلفاء والأصدقاء[٧٠]. ونتيجة للدّعم الأميركي للأكراد اضطر العراق إلى عقد "اتّفاقية الجزائر" مع إيران في آذار/مارس ١٩٧٥، تضمَّنت إجراء تخطيط للحدود البرية، واعتبرت خط "التالوك" خطاً للحدود في شط العرب، مقابل إيقاف إيران مساعدة أكراد العراق. ومع وصول الرئيس الأميركي "جيمي كارتر" (*Jimmy Carter*) في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، دعا إلى التفاهم مع الاتّحاد السّوفياتي، وإعادة هيكلة الأنظمة السّياسيَّة الحيوية، وتشكيل "قوَّات الانتشار السريع" في آذار/مارس ١٩٧٩، الّتي أجرت تمارين "الفارس الشجاع" لمواجهة الغزو السّوفياتي المفترض لإيران، غير أن الثَّورة الإيرانية تمكنت من أقصاء النظام الشاهنشاهي في نيسان/أبريل ١٩٧٩، كما تمكن الاتّحاد السّوفياتي من غزو أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، لهذا أعلنت الولايات المتَّحدة عن "مبدأ كارتر" في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، وتضمن إستراتيجية التدخُّل المباشر ضدَّ أي محاولة للسَّيطرة على نفط الخليج العربي أو حرية الملاحة، وأخذت المخابرات المركزية الأميركية تهيئة الشخصية المناسبة من حزب البعث العربي الإشتراكي لتولي نظام الحكم في العراق، وقد وقع اختيار السفير الأميركي في بغداد "إدوارد بيك" (Edward Beck) على "صدام حسين" الّذي تسلم الحكم في تموز/يوليو ١٩٧٩[٧١]. يتَّضح أن الولايات المتَّحدة تضع الخطط الّتي تتلاءم مع المستجدات، وتقوم بالعمليات المخابراتية أو العسكرية بغية زعزعة قبضة السَّيطرة السّياسيَّة العراقية سواء لبقاء أم لانهيار النظام السّياسيّ.

المطلب الثاني: إستراتيجية الحروب الأميركية لإدارة النظام العراقي : إن إعلان الجمهورية الإسلاميَّة الإيرانية بقيادة "الإمام الخميني" في نيسان/أبريل ١٩٧٩، وتحويل السفارة الإسرائيليَّة في طهران إلى سفارة فلسطينية، واستقبل رئيس منظَّمة التحرير الفلسطينية "ياسر عرفات" في شباط/فبراير ١٩٧٩، حرك القِوى الإسلاميَّة واليسارية والقومية الّتي طالبة بتأييد الثَّورة، وقد وجدت الولايات المتَّحدة أن الوضع المربك في إيران يمكن أن ينهار، لذلك حفَّزت النظام العراقي بقيادة "صدام حسين" لإعلان الحرب ضدَّ إيران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، إذ قام النظام بطرد وإعدام الكثير من العراقيين بتهمة التبعية، وقصف الآبار الحدودية مع إيران، وطلب من إيران بعنوان الأمة العربيَّة باسترجاع الجزر الثلاث "طنب الصُغْرى، وطنب الكُبْرَى، أبو موسى"، وتعديل اتِّفاقية الجزائر. وفي عهد الرئيس الأميركي "رونالد ريغان" (Ronald Reagan) في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، سعى إلى إنْهاء الضعف الأميركي من خلال السَّلام بقوَّة التدخُّل العسكري المباشر والإجماع الإستراتيجي حول القضايا الهامة، لذلك تعهد وزير الخارجية الأميركي "ألكسندر هيغ" (Alexander Haig) في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، قائلاً: "لن نزود إيران بأية أسلحة تعاقدت عليها أو تنوي التعاقد"[٧٢]، مع فرض مراقبة على التصدير والاستيراد وحضر التعامل الإقتصادي، ومع تحوُّل زخم الحرب لصالح إيران تخوفت الولايات المتَّحدة من هزيمة العراق وتوجه إيران إلى إسرائيل، لذلك وقَّع الرئيس "رونالد ريغان" مذكرة باسم "مراجعة السِّياسة الأميركية تُجَاه الشَّرق الأوسط" في آذار/مارس ١٩٨٢، وتشمل رفع العراق من لائحة الدَّوَل الراعية للإرهاب للحصول على قروض دولية، والإيعاز إلى الحلفاء الخليجيين بتزويده مالياً[٧٣]، ونقل التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام، وتكايف الضابط "توماس تويتن" (Thomas Totten) ليشارك صور الأقمار الصِّناعيَّة لوكالة المخابرات المركزية الأميركية مع المخابرات العراقية، ودعم المعارضة الإيرانية في فرنسا باسم "جبهة تحرير إيران"، وإنشاء إذاعة إيرانية في مصر تطالب بالإطاحة بالنظام الإيراني، وتضخيم الخطر السُّوفياتي على

الحدود الشمالية لإيران. إن مسارات الحرب العراقية – الإيرانية وأن كانت على حساب الطرفين المتحاربين، فلا يُمكن عزلها عن صراع القوتين العظميين، إذ طرح الرئيس الأميركي "رونالد ريغان" "مبادرة الدفاع الإستراتيجي" أو "حرب النجوم"، بهدف تطوير نظُم الدفاع ضدَّ الصواريخ الباليستيّة في آذار/مارس ١٩٨٣، لذلك أرسلت الولايات المتَّحدة المبعوث الخاص للشرق الأوسط "دونالد رامسفيلد" (Donald Rumsfeld) الّذي التقى بالرئيس "صدام حسين" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، حيث أكَّد على الدّعم المباشر للنظام العراقي، والتدخُّل لتعديل موازين الحرب، واتخذت الولايات المتَّحدة خطوتين، هما: تقديم الاستشارات للعراق عن طريق السفير الأميركي في بغداد "ديفيد جورج نيوتن" (David George Newton)، وأدراج إيران ضمّن الدَّوَل الراعية للإرهاب في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤. لذلك قرَّر العراق توسيع الحرب بمهاجمة الناقلات، من وإلى إيران، سُمِّيت بـ"حرب الناقلات". لكنّ إيران هدَّدت بإغلاق مضيق هرمز، لهذا دخلت "قوَّات التدخُّل السريع" لحماية الناقلات النَّفطية الخليجية، وقدمت إيران مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدَّوْلي يدين استخدام العراق للأسلحة الكيميائية في المعارك عام ١٩٨٤، لكن ظهر الخياز الولايات المتَّحدة التام للعراق حيث أمر الرئيس "رونالد ريغان" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، بحظر الصادرات والواردات الأميركية إلى إيران من النفط والسِّلع. وأكدت لجنة الشؤون الخارجية في الكنيست أنّ هذه الحرب أدَّت إلى إضعاف الجبهة الشرقية، وأشار وزير الخارجية الأميركي "هنري كيسنجر" قائلاً: "إنها أول حرب في الخليج، نتمنّى أن يخرج منها الطرفان كلاهما مهزوم"(٧٤). ونتيجة للاتِّفاق بين الولايات المتَّحدة والاتِّحاد السُّوفياتي صدر قرار بالإجماع من مجلس الأمن الدَّوْلي المرقَم (٥٩٨) في تموز/يوليو ١٩٨٧، دعا إلى وقف إطلاق النار، وإرجاع أسرى الحرب، وانسحاب الطرفين إلى الحدود الدَّوْلية، وتمَّ إيقاف الحرب بشكل نهائي في آب/أغسطس ١٩٨٨. إنَّ الولايات المتَّحدة إدارة الحرب العراقية – الإيرانية بطريقة تعزِّز من المصالح الإستراتيجية في الخليج العربي، فلم ترغب بحسم الحرب حيث عملت على إيصال

الأسلحة إلى الطرفين بشكل غير مباشرة، وزودت العراق وإيران معلومات استخباراتية مظللة سواء عن سير المعارك وتحرك القطعات العسكرية أم عن تضخيم الخطر الشيوعي، كما استدرجت العراق لإعلان الحرب وإطالة أمدها، بهدف إنهاك الدَّوَلتين وحماية الأمن الإسرائيلي، وتأمين الإمدادات النَّفطية، وعملاً وقائياً يمنع تصدير الثَّورة الإيرانية. لقد خرج العراق من حرب الخليج الأولى بترسانة عسكرية ضخمة، وبزخم جماهيري، وديون اثقلت كاهلهُ، لهذا طالب "صدام حسين" من دُوَل الخليج العربي إسقاط الديون، وخلال لقاء "صدام حسين" بالسفيرة الأميركية في بغداد "أبريل كاثرين غلاسبي" (April Catherine Glaspie) تساءل عن سبب تشجع واشنطن سياسة الإمارات العربيَّة المتَّحدة والكويت على زيادة الإنتاج النفطي والتلاعب بالأسعار، ردت السفيرة قائلة: "إنَّ أميركا لا تتدخَّل في النزاعات العربيَّة – العربيَّة". وعليه قام النظام العراقي باجتياح الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، واعتبرها المحافظة التاسعة عشرة، واشْتَرَط "صدام حسين" انسحابه من الكويت، بانسحاب إسرائيل من "فلسطين، سورية، ولبنان"، وانسحاب الجيش السوري من لبنان. وأصدر الرئيس "جورج ووكر بوش" قراراً بتجميد ودائع العراق المالية، وبدأ مجلس الأمن الدَّوْلي بإصدار القرارات(٧٥)، كما صدر بيان مشترك بين "جورج ووكر بوش" و"ميخائيل غورباتشوف" على ضرب العراق، وأصدر مجلس الأمن الدَّوْلي القرار المرقَّم (٦٧٨) الّذي شكل تحالف لأكثر من ثلاثين دولة بقيادة الأميركي "نورمان شوارزكوف" (Norman Schwarzkopf) لتحرير الكويت بعملية "عاصفة الصحراء" في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، وبعدها وافق العراق بشروط وقف إطلاق النار بين "نورمان شوارزكوف" والقائد "سلطان هاشم أحمد" باسم "خيمة صفوان" تضمَّنت الانسحاب من الكويت، وعدم الاعتداء عليها. إن حرب الخليج الثانية كشفت عن انهيار التضامن العربي، وفرضت حظراً على التسلُّح التِكْنُولُوجي، وتُعدُّ عاملاً محفزاً لإقامة النظام الأحادي القطبية، وتثبيت الحضور العسكري الأميركي في الخليج العربي وفق بنية أمنيَّة شرق أوسطية تراعي

المصالح الإسرائيليَّة، إذ تراجعت القضية الفلسطينية عالمياً تمهيداً لتطبيع العلاقات العربيَّة – الإسرائيليَّة، تحت ذريعة حماية الآبار النفطيَّة وطرق التِّجارة الدَّوْلية. وأصدر مجلس الأمن الدَّوْلي القرار المرقَم (٦٨٧) في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، الّذي شكل لجنة الأمم المتَّحدة الخاصة "الأونسكوم" (UNSCOM) لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بقيادة "رالف إيكيوس" (Ralph Ekeus)، وقرار حظر الطيران المرقَم (٦٨٨) في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، لحماية الأكراد في الشمال، وحماية الشّيعة في الجنوب في أيار/مايو ١٩٩٢، ضمن خطّ العرض (٣٦) شمالاً، وخطّ العرض (٣٢) جنوباً، وأخذت أميركا وبريطانيا تنفيذ قرار "الملاذ الآمن"، وفرض حصار اقتصادي، فحينما سُئلَت وزيرة الخارجية الأميركية "مادلين أولبرايت" (Madeleine Albright)، "هل تستحق سياستكم أن يموت الملايين من العراقيين جرّاء الحصار"؟ أجابت: "نعتقد بأنَّ الثمن يليق بالجهد". وبعد تسلم الرئيس "بيل كلينتون" (Bill Clinton) في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، طرح إستراتيجية الاحتواء التمايزي[٧٦] بغية طريق تشديد العقوبات على العراق وإيران، ونتيجة للأوضاع الإنسانية في العراق أصدر مجلس الأمن الدَّوْلي القرار المرقَم (٩٨٦) في شباط/فبراير ١٩٩٥، سمح بتصدير "النفط" العراقي مقابل "الغذاء والدواء". وأعلن العراق أن رئيس لجنة التفتيش "ريتشارد بتلر" والموظفين يعملون لصالح وكالة الاستخبارات الأميركية والإسرائيليَّة، لذلك أوقف بيان مجلس قيادة الثَّورة التعاون مع اللجنة حتى يرفع الحظر النفطي في آب/أغسطس ١٩٩٨، بالتزامن مع تصويت الكونغرس على "قانون تحرير العراق" لدّعم قِوى المعارضة العراقية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨[٧٧]، لذلك شنت القوَّات الأميركية والبريطانية حرب خاطفة على العراق بعملية "ثعلب الصحراء" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وبمساعدة بعض الدُّوَل الراغبة في تحقيق الاستقرار العالمي أصدر مجلس الأمن الدَّوْلي القرار المرقَم (١٢٨٤) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، لتشكيل لجنة جديدة للتفتيش باسم "أنموفيك" بقيادة "هانز بليكس"، إلاَّ أن تفجير برجي التِّجارة العالمية ومبنى البنتاغون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، دفع

الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" إلى اعتماد إستراتيجية الحروب الوقائية والاستباقية، وعليه صوت مجلس الأمن الدَّوْلي قانون "العقوبات الذكية" ضدَّ العراق في حزيران/يونيو ٢٠٠٢، كذلك صدر القرار المرقم (١٤٤١) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حيث مكن لجنة التفتيش الدَّوْلية "الأنموفيك" من تجاوز الصلاحيات السِّيادية للنظام العراقي. وجراء اتهام العراق بوجود علاقة مع تنظيم القاعدة، وحيازة أسلحة الدمار الشامل، وعبرَ النَّظريَّة الاستباقية أعلن الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" في شباط/فبراير ٢٠٠٣، قائلاً: "إنَّ عراقاً مُحرَّراً يظهر الدَّور الّذي تستطيع الحريَّة أنّ تلعبه في الشَّرق الأوسط"، ورفع شعار: "عملية تحرير العراق" بالقوَّات الأميركية والبريطانية بعملية الـ"صدمة والرعب" (Shock and Awe) في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ولإدارة الشؤون العراقية تمَّ تكليف الجنرال "جي غارنر" (Jay Garner)[٧٨]، وبعد قرار مجلس الأمن الدَّوْلي المرقَم (١٤٨٣) في أيار/مايو ٢٠٠٣، الّذي شرعن الوجود الأميركي والبريطاني، أعلنت قوَّات الاحتلال عن تشكيل سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الحاكم المدني "بول بريمر" (Paul Bremer). نتبيَّن ممَّا سبق أنَّ السِّياسة الخارجية الأميركية تعاملت مع النظام العراقي وفق الفكر البراغماتي في إسقاط الأنظمة بعد تحويلها إلى أدوات غير قابلة للحكم والتعايش، فقد كشفت تجربة النظام العراقي عن عمق التحوُّلات البنيوية في النظام الدَّوْلي، وهدم المقوِّمات المؤسَّسية في الدَّولة العراقية.

المبحث الرابع : تأثير الاحتلال الأنجلو- أميركي على البنية السِّياسيَّة والأمنيَّة العراقية :

لقد توضحت الدوافع الخفية للاحتلال في تأكيد التفوُّق العالمي للولايات المتَّحدة، ومحاولة جعل العراق حليفاً استراتيجياً بما يؤهِّله لتحقيق الأهداف الجيواقتصادية، أهمُّها: الموارد النفطيَّة، وتدعيم سلسلة الانتشار العسكري الأميركي بين تركيا والخليجي العربي، وهي خطوة لإسقاط الأنظمة المُناهضة، واحتواء الأنظمة المعارضة، ومحاصرة القِوى الكُبْرَى البازغة، وإعادة صياغة خريطة الشَّرق الأوسط، فقد كشف رئيس مجموعة مسح العراق "ديفيد كيه" (David Key) عام ٢٠٠٤، أن العراق لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وقد أسست

الإدارة الأميركية المشروع السّياسيّ العراقي وفق مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية المقيتة ممَّا خلق حالة من الإرباك، إذ تعرض النظام إلى التعويم والتدخّل الخارجي الّذي أفقده القدرة على التحكم في المشاريع الوطنيَّة، والّتي تزامنت مع تفكّك المؤسَّسات الأمنيَّة، وضياع المبادرة الدفاعية، وإستراتيجية الأمن القومي في ظلّ غياب مظاهر السُّلطة، وانتهاك الحدود، وخروقات واسعة النطاق ليشهد العراق موجة استباحة من قِوى الإرهاب في عمليات التصفية، القتل، الانتقام، النهب، السلب، والتدمير. وبناء عليه، سوف نقسّم هذا المبحث على مطلبين، هما: المطلب الأول، هيكليَّة النظام السّياسيَّة التوافقي. والمطلب الثاني، تزايد انهيار المنظومة الأمنيَّة نتيجة للتلكؤ السّياسي.

المطلب الأول: هيكليَّة النظام السّياسيَّة التوافقي : تولت سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة "بول بريمر" بعد الاحتلال شؤون العراق في أيار/مايو ٢٠٠٣، وامتلكت الصلاحيات الكاملة بموجب قوانين الحرب، وبقرار من سلطة الائتلاف الموحدة تأسس مجلس الحكم العراقي وفق مبدأ المحاصصة المكوناتية في تموز/يوليو ٢٠٠٣، إذ تشكل من (١٤) شخصية شيعية، و(٤) شخصيات سنية، و(٥) شخصيات كردية، وسيدة تركمانية، وشخصية مسيحية. وجاءت الإستراتيجية الأميركية للتحوُّل الديمقراطي في العراق عِبرَ إطارين، هما: "مبادرة الشراكة الأميركية الشَّرق الأوسطية" الّتي ركزت على الحوكمة التشاركية، والإصلاح الإقتصادي، والتقدُّم التربوي. و"مشروع الشَّرق الأوسط الكبير" الّذي طرحه الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" خلال قمَّة الثماني في آذار/مارس ٢٠٠٤، ويقوم على مساندة دُوَل الشَّرق الأوسط في التقدُّم الديمقراطي، وبناء اقتصاديات السُّوق، والإصلاح الإجتماعي خاصة التعليم وحقوق المرأة[٧٩]. وحول إرساء الديمقراطية في العراق ظهر تيارين في الإدارة الأميركية، هما: الأول، يرى أن الدَّور الأميركي يجب أن لا يتجاوز القضاء على النظام الديكتاتوري، لأن بناء دعائم النظام الديمقراطية يتوقف على إرادة العراقيين.

والثاني، طالب بالحضور الأميركي الطويل الأمد في العراق، والتدخُّل بالقوَّة في شؤونه بهدف تأسيس الديمقراطية[٨٠]. لهذا حلَّ مجلس الحكم وتشكلت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة "إياد علاوي"، ورئيس الجمهورية "غازي مشعل عجيل الياور" في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، وهاتين السلطتين منحتا صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق بإشراف أميركا إلى حين تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية برئاسة "إبراهيم الجعفري"، ورئيس الجمهورية "جلال طالباني" في أيار/مايو ٢٠٠٥، إذ حظيت باعتراف جامعة الدُّوَل العربيَّة ومنظَّمة الأمم المتَّحدة، واحتفظت بصلاحيات واسعة أثناء فترة الانتقال التدريجي إلى حكومة وبرلمان منتخبين دائمين، وإعداد مسودة الدستور الدائم من قِبَل الجمعية الوطنيَّة العراقية، وإجراء الاستفتاء الشعبي على الدستور. وبعد معارضة شديدة من الكتل السنية والكردية على ترشيح رئيس حزب الدعوة الإسلاميَّة "إبراهيم الجعفري" انتخب "نوري المالكي" رئيساً للحكومة، و"جلال الطالباني" رئيساً للجمهورية في أيار/مايو ٢٠٠٦، وخلال الانتخابات النيابية في آذار/مارس ٢٠١٠، تمكن ائتلاف دولة القانون بزعامة "نوري المالكي" من الحصول على (٨٩) مقعداً، بينما حصلت القائمة العراقية بزعامة "إياد علاوي" على (٩١) مقعداً، وتأخر تشكيل الحكومة (٨) أشهر بسبب الخلافات حول الكتلة الأكبر الّتي تشكيل الحكومة داخل قبة البرلمان أم خارجه، وحسمت المحكمة الاتِّحادية بالتشكيل داخل البرلمان، وبهذا استطاع رئيس الوزراء "نوري المالكي" من الفوز بولاية ثانية، وأصبح "جلال الطالباني" رئيساً للجمهورية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وتمَّ تأسيس المجلس الوطني للسِّياسات الإستراتيجية برئاسة "إياد علاوي". وأخذت الأوضاع الأمنيَّة تتأزم نتيجة إذكاء الخلافات السِّياسيَّة الّتي ساعدت تنظيم الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشام "داعش" في السَّيطرة على أربعة محافظات، هي: نينوى، صلاح الدين، الأنبار، وديالى في حزيران/يونيو ٢٠١٤، لذلك تشكلت الحكومة بموجب توازنات تراعي المسألة الأمنيَّة لمحاربة "داعش"، إذ كلف رئيس الجمهورية "فؤاد معصوم" مرشح حزب الدعوة الإسلاميَّة "حيدر

العبادي" لرئاسة مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ثمَّ جاءت الانتخابات برئيس الجمهورية "برهم صالح" الّذي كُلف عضو المجلس الأعلى للثورة الإسلاميَّة "عادل عبد المهدي" بتشكيل الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لكنّه لم يحقّق المطالبات الشعبية المدعومة من المرجعيات الإجتماعية والدِّينيَّة، والّتي طالبة بمكافحة الفساد، وإيجاد فرص عمل، وبناء نظام سياسي وطني، لهذا استقالة حكومة "عادل عبد المهدي" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وتمَّ تكليف "مصطفى الكاظم" في أيار/مايو ٢٠٢٠، بغية إجراء بعض الإصلاحات، والإعداد لانتخابات مبكرة وفق الدوائر المُتعدِّدة والترشيح الفردي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

إنَّ الإدارة الأميركية سعت إلى إقامة دولة عراقية شكلية هشة، محدودة الصلاحيات وفق مفاهيم الاصطفاف المذهبي والعرقي مدعومة بدستور يرسخ النزعة الطائفية والتجزئية، وبهذا تتمكن من الاحتفاظ بوجودها الدائم في العراق، فلم يرغب فعل الأداء السِّياسي الأميركي في بناء دولة رصينة متجانسة تعتمد الآليات الديمقراطية وتبني المؤسَّسات قانونية[٨١]، وإنَّما تمزيق النسيج الإجتماعي عن طريق السِّلاح الطائفي السِّياسيّ تحقيقاً للرغبة الإسرائيليَّة في حذف العراق من معادلة الصِّراع العربي– الإسرائيلي، وعدم تقوية حكومة عراقية بأغلبية شيعية خوفاً من إيران الّتي وجدت فرصة للتغلغل ضمن التشكيلات السِّياسيَّة والعقائدية العراقية، وفي المقابل اعتقدت السعودية وقطر وتركيا أن من الضروري دعم الأطراف السنية والعناصر المُتشدِّدة لاحتواء ومواجهة الدَّولة الإيرانية العميقة في العراق، وممَّا زاد من تعميق الأزمة هي الأجندات المتناقضة بين القِوى الإقليميَّة الّتي تعاملت مع ملف العراق على اعتباره وسيلة للتنافس الإقليمي، إذ القى الصِّراع السعودي– الإيراني بظلاله المتينة على الأوضاع السِّياسيَّة في ترويج خطاب طائفي مُتشدِّد، إذ أصبح تشكيل الحكومات العراقية منوطاً بموافقة الأطراف الإقليميَّة، ممَّا عرقل إمكانية قيام حكومة وحدة وطنية أو تحالف وطني منسجم،

ومتكامل بهوية وأهداف مشتركة يحمل برنامج قادرة على تحمل أعباء الدَّولة، إذ دفعت القوى الخارجية نحو الانقسام والتشرذم المرتبط بالأوضاع الأمنيَّة. وارتكزت العملية السِّياسيَّة في العراق على الديمقراطية التوافقية أو ترسيخ مبدأ المحاصصة والتقاسم بعنوان الشراكة الوطنيَّة، إذ افقدت النظام فاعليته وقدرته على التأقلم وسط المُتغيّرات الداخلية والإقليميَّة والدَّوْلية، وهمشت مبدأ التحوُّل الديمقراطي، وأجهضت فرص النهوض من الاخفاقات ومعالجة الثغرات، فكانت المحاصصة بين الأحزاب في الوزارات والبرلمان والقضاء دون اعتبار لمعايير الكفاءة أو الامتداد أو الخبرة، بغية توزيع المسؤوليات لإرضاء جميع الأطراف، ولعلَّ مبدأ الشراكة يتمحور حول أداء المسؤولية ومواجهة التحدّيات وفق عقلانية تؤسَّس لعلاقة معيارها توجيه الإرادات السِّياسيَّة والمجتمعية نحو بناء سلطة ومؤسَّسات دولة عصرية مدنية، وليس احتدام الصِّراع بين إرادات متباينة من القِوى السِّياسيَّة، إذ أصبحت الشراكة عبارة عن حكومات ائتلافية تضمَّ تحالف مكوّنات القِوى السِّياسيَّة الّتي تتأثر بالتجاذبات. كذلك انعدم تنوع الإرادات كون العملية السِّياسيَّة أصيبت بالسكون وعدم الحركية والتفاعل بين الأطراف السِّياسيَّة والمكوّنات الإجتماعية، فلم تنطلق من الإرادة الوطنيَّة المُتعدّدة في مشروع سياسي شامل، وإنَّما انعكاس للرغبات الخارجية، وسادَ عدم الاتّفاق على المبادئ والثوابت الوطنيَّة، وتمَّ الاعتماد على القوَّة لحلَّ الأزمات ممَّا أنذر بسيطرة الفكر الشمولي وغياب التقاليد الديمقراطية مع تعدَّد مراكز السُّلطة، وشعور كل طرف سياسي بأنه أقوى[٨٢]، وعدم بلورة رؤية مشتركة وموحدة في ممارسة العمل السِّياسيّ وفق برامج مُعدّة سلفاً، كذلك غياب الثقة بين الأطراف السِّياسيَّة أدَّت إلى تعدَّد الخطاب في جميع المؤسَّسات ليعكس المرجعية السِّياسيَّة للكيان الّذي ينتمي إليه أطراف العملية السِّياسيَّة[٨٣]، وليس المرجعية القانونية والمهنية مؤدياً إلى ضعف اتّخاذ القرار الوطني، وأن كل الملفات معطلة ومؤجلة وتخضع للتسويف، وقد غابت الهويَّة الوطنيَّة والمصالح المشتركة لدى الأحزاب

السِّياسيَّة، وتقدم الهويات الطائفية والأجندات الحزبية على الدَّولة، إذ سعت الأحزاب للحصول على أكبر قدر من الامتيازات على حساب المصلحة الوطنيَّة العُليا، وقد ازدادت التنظيمات السِّياسيَّة الّتي تفتقر إلى الهيكل التنظيمي والإطار الفكري، وتميل إلى الشخصية الرمزية، والّتي شجعت دور التكوينات القبلية والعشائرية والمذهبية حيث طغى مبدأ الولاء للعشيرة أو الفئة على الولاء للوطن، وبدأ تغليب المصالح العرقية والطائفية على المصلحة العامة(٨٤)، كما افتقدت الأحزاب إلى القواعد والأهداف والبرامج الواضحة، ومع الفوضى استشرى الفساد حيث ظهرت الخروقات في العملية الانتخابية، لا سيّما التزوير، ومصادر التمويل، وتزييف الإرادات، وتعطيل القوانين من دون أيّ قانون ينظّم عمل الأحزاب فقد سجلت مخالفات دستورية صريحة، لذلك تشكلت عملية سياسيَّة تفتقر إلى الأسس السِّلمية، وأدَّى التشرذم الحزبي إلى تنامي ظاهرة تصاعد دور الدين في الحياة السِّياسيَّة، إذ برزت قِوى دينية تدير العملية السِّياسيَّة عزَّزت القضايا الخلافية حول دور الأحزاب الدَّينيَّة في البناء الدستوري والقانوني، وترتيب والأوليات عند صياغة السِّياسات العامة للدَّولة. أخذ مبدأ المحاصصة أشكالاً دينية وعرقية ومذهبية، وأعطى الأحزاب والكتل السِّياسيَّة فرصة لتشكيل جماعات مسلحة بعنوان حماية المكتسبات، والّتي أصبحت أداة لتهديد الفرقاء السياسيين وتصفية الخصوم بموجب مناطق نفوذ لا يسمح لأيّ طرف الاقتراب منها، إذ تشكلت مليشيات مدربة استعانة بها مافيات الفساد، وبات من الصعب السَّيطرة عليها أو كبح جماحها، فقد استطاعت هذه الجماعات بما لديها من نفوذ وامتدادات طائفية وعرقية وحزبية وإقليميَّة من تقييد قدرت النظام السِّياسيّ العراقي. إنَّ النخب السِّياسيَّة العراقية استخدمت إطارين مرجعيين في آن واحد، هما: القِيَم الدَّينيَّة، والمتطلبات المالية، ثمَّ جرى الدمج بينهما لأغراض جمع الثروة واستخدام السُّلطة لحسابات شخصية ضيقة، فقد غابت النخبة السِّياسيَّة التي تحمل برنامجاً وطنياً شاملاً بروح المصلحة العُليا، لذلك وساهمت وأطراف العملية

السياسية في وتفتيت الرؤية المشتركة وتمزيق المجتمع وانتجت دولة هشة ينخر فيها الفساد متصارعة متناقضة، ومع تطوُّر ظاهرة الفساد الإداري والمالي انهارت الهويَّة الوطنيَّة المشتركة، وافتقد النظام السّياسيّ إلى برنامج يستطيع به مواجهة التحدّيات والأجندات الداخلية والخارجية، والنهوض بواقع الحياة السّياسيَّة والإقتصادية والإجتماعية. وأدَّى تردي الوضع السّياسي إلى عدم الاستقرار الأمني الّذي انعكس على تراجع فكرة المواطنة، إذ ترسخت لدى الفرد العراقي منهجية الهويَّة الضيقة الّتي أثرت في سلوكه وأدائه السّياسي، عبرَ الاستقطاب الطائفي والعرقي، فقد تراجع مفهوم الهويَّة الوطنيَّة لأسباب عدَّة، أهمُّها: سياسات القهر والحرمان الّتي مورست من النظام السابق، والتعذيب والقتل على الهويَّة من الجماعات الإرهابية، وسياسات التفكيك الّتي مارستها سلطات الاحتلال على البنية الإجتماعية، والتهميش وعدم الاهتمام من قِبَل الحكومات الّتي رفعت شعار الديمقراطية(٨٥).

وعدت الولايات المتَّحدة بتثبيت دعائم النظام الديمقراطية لقيام دولة عراقية حديثة مُتقدّمة، وتوفير الرخاء وحماية الشَّعب والأراضي العراقية، لكن من الصعب انجاز خطوات ملحوظة في مسيرة التحوُّل الديمقراطي والبناء والإقتصادي والإجتماعي من دون وجود مؤسَّسات تحتضن عملية التقدُّم، كما أن عملية بناء الدَّولة ومؤسَّساتها تكون صعبة ومحفوفة بالعوائق في ظلّ تضارب الإرادات الداخلية والتدخُّلات الخارجية، وتتطلب قدر عالٍ من المسؤولية الوطنيَّة خاصة أن إعادة البناء المؤسَّسي في الدَّولة العراقية صعبة، لأن عملية هدم مؤسَّساتها مع دخول الاحتلال كانت ممنهجة ومدروسة إلى حدٍّ كبير، ولم تكن عشوائية أو عفوية، ذلك لأن التفكيك طال أركان الدَّولة وأجهزتها الخطيرة(٨٦). ناهيك عن أخفاق القِوى الأساسيَّة في النظام العراقي في تبني صيغة مناسبة تعبر عن استيعاب الجميع مع رغبة صادقة في طرح مشروع أو منهاج للنظام الديمقراطي، والتباطؤ في استثمار الطريقة المثلى لإعادة بناء أجهزة الدَّولة ومؤسَّساتها

أعاق الوصول إلى مرحلة الاستيعاب السّياسي، وسط غياب الدبلوماسيَّة العراقية المندفعة للتوصل إلى اتّفاق إقليمي ودولي شامل حول استقرار العراق، كما ظهرت تحديات خطيرة عصفت بالنظام السّياسيّ العراقي، أهمُّها: مكافحة الإرهاب الدَّوْلي، وتنامي انتشار ظاهرة الفساد المالي في المستويات العُليا من مؤسَّسات الدَّولة، وتضخم الجهاز الإداري، وتضارب الرؤى السّياسيَّة للكتل البرلمانية حِيَال بعض القضايا القومية للدَّولة، مثل: الطَّاقة، وإدارة الأقاليم، والتبعية الجهوية للخارج الّتي انتجت تقاطع الإرادات السّياسيَّة، وسببت التجاذبات بين الكتل داخل البرلمان، إذ تكررت الانسحابات من انعقاد الجلسات، وأيضاً انعدام الاتّفاق على مفهوم الشراكة الديمقراطية والتوازن في مؤسَّسات الدَّولة على مستوى التمثيل وتولي المسؤولية أوصل العمل البرلماني إلى الاصطفافات الطائفية من أجل تحقيق الأهداف السّياسيَّة عِبرَ توزيع الأدوار بين القِوى السّياسيَّة والإجتماعية، يتَّضح أن الاحتلال الأميركي سعى لإقامة نظام سياسي عراقي يقوم على الاصطفاف الطائفي والمحاصصة العرقية، لذلك تأسس الحكومات على التشتت والصّراع، وتلقفتها الأجندات الإقليميَّة والمصالح الدَّوْلية المتناقضة، وأدَّى تعثر العملية السّياسيَّة بفعل الاخفاقات إلى ظهور حكومات غير قادرة على تقديم إداء فاعل، وغير قادرة على السَّيطرة على مظاهر الفوضى والإرباك، وبدى القصور واضحاً في تعزيز الوحدة الوطنيَّة، إذ لم تتمكن الحكومات من تقريب الكيانات السّياسيَّة، ولم تحقيق الاندماج بين القِوى الإجتماعية المختلفة لحماية الهويَّة الوطنيَّة ضمن عملية سياسيَّة تحترم التداول السّلمي للسُّلطة، وأصبح من الضروري طرح مشروع سياسي وطني يدعم مسيرة التحوُّل الديمقراطي، ويتلافى الاحتقانات الّتي أصابت النظام السّياسيّ وتوازناته، ويجب أن يمتاز هذا المشروع بالتخلي عن الطائفية السّياسيَّة، وأن يكون التنافس وفق البرامج والانجازات الّتي ينبغي أن تتحقّق بدلاً من معيار الطائفية والقومي والمذهبية.

المطلب الثاني: تزايد انهيار المنظومة الأمنيَّة نتيجة للتلكؤ السّياسي : أصدر الحاكم المدني "بول بريمر" القرار المرقَّم (٢) في أيار/مايو ٢٠٠٣، الّذي همش الضبَّاط والجنود، ودمَّر الأسلحة المتوسِّطة والثقيلة، وساعد بتنظيم النَّهب المنهج للتجهيزات، ومخازن السِّلاح، ومعامل التصنيع العسكري[٨٧]، وعدت الأيديولوجيَّة العسكرية في الدِّفاع عن وحدة العراق والأمَّة العربيَّة سياسة عنصرية، وتمَّ فتح الحدود ليشهد العراق موجة استباحة من قِوى الإرهاب، إذ أكَّد الرئيس الأميركي "جورج دبليو بوش" قائلاً: "إنَّ العراق سوف يكون ساحة لقتال الإرهابيين بدلاً من قتالهم في أميركا"[٨٨]، وكان على الولايات المتَّحدة وبريطانيا تحمل المسؤولية الأمنيَّة في العراق بموجب القانون الدَّوْلي واتِّفاقية جنيف عام ١٩٤٩، خاصة بعد قرار مجلس الأمن الدَّوْلي المرقَّم (١٤٨٣) في أيار/مايو ٢٠٠٣، الّذي أشار إلى الصلاحيات والالتزامات المُحدِّدة على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال. إن تدمير البنية العسكرية أثر على الوضع الأمني، إذ دخلت الدَّولة العراقية في فراغ شجع المجتمع على البحث عن بدائل لقوَّة الدَّولة، مثل تشكيل مليشيات مسلحة، وانتشار ظاهرة وجود الشركات الأمنيَّة الخاصة مثل شركة "بلاك ووتر" (Black water) الّتي تضمُّ الآلاف من العناصر الأجنبية، وشهد العراق تدهوراً أمنياً تضمَّن تفجير مقر بعثة منظَّمة الأمم المتَّحدة ومقتل مبعوث الأمين العام "سيرجو دي ميلو" (Sergio de Mello) في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، كذلك تفجير زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلاميَّة في العراق "محمد باقر الحكيم" في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، لذلك أعدَّ نائب وزير الدفاع الأميركي "بول وولفويتز" (Paul Wolfowitz) مشروعاً لإعادة الجيش العراقي عام ٢٠٠٤، بعنوان: "المشروع الأمني لمكافحة الإرهاب"، يتمحور حول انقاذ القوَّات الأميركية ممَّا يُوصَف بـ"العمليات الإرهابية"، وقد تصاعدت العمليات الانتحارية الّتي شملت تفجير مرقد الإمامين في مدينة سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وهنا بدأت عمليات القتل والتهجير على الهويَّة في المناطق العراقية المختلطة، وبعد فشل القوَّة الصلَبة أصدرت واشنطن "الإستراتيجية القومية للنصر في

العراق عام ٢٠٠٦"، وتضمَّنت تغيُّرات عملياتية وتكتيكية، ورفض جدولة الانسحاب، والتأكيد على ضرورة كسب الحرب وتحقيق النصر بشتى الوسائل، لذلك أنشأت واشنطن أضخم سفارة في العالم على الأراضي العراقية بكلفة (٦٠٠) مليون دولار، ويعمل فيها آلاف الموظف، فهي تمثل بيت أبيض مصغر، وأشبه بدولة قائمة بذاتها إلى جانب الدَّولة العراقية تديرها وتمسك بقراراتها، لكن تأزم الأوضاع الأمنيَّة والسِّياسيَّة دفعت الرئيس "جورج دبليو بوش" إلى طرح "الإستراتيجية الأميركية الجديدة في العراق" في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وتضمَّنت محورين، هما: زيادة القوَّات الأميركية في المناطق الساخنة، وتسريع بناء قوَّات الأمن العراقية ومساعدتها في شنّ العمليات العسكرية، ونقل المسؤولية الأمنيَّة إلى الحكومة في بعض المحافظات(٨٩)، لذلك شرعت الحكومة العراقية بتنفيذ "خطَّة أمن بغداد" أو "خطَّة فرض القانون" في شباط/فبراير ٢٠٠٧. كما عملت الولايات المتَّحدة على تسليح العشائر باسم "مجالس الصحوات" باعتبارها داعماً ميدانيا للقوَّات الأمنيَّة، ونتيجة لفشل الإستراتيجية الأميركية صوت مجلس الشيوخ على قرار غير مُلزم لتقسيم العراق إلى فدراليات "سنية، شيعية، كردية" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قدَّمه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ "جوزيف بايدن" (Joseph Biden) وعضو مجلس العلاقات الخارجية *ليزلي جليب* (*Leslie Gelb*) بذريعة أن أميركا لا تمتلك إستراتيجية للنصر في العراق، مع تزايد مطالبة الشَّعب الأميركي بالانسحاب. إنَّ الإجراءات الأميركية عملت على عسكرة المجتمع، وانتشار السِّلاح بشكل كثيف، والّتي ساعدت في توسُّع قاعدة الجماعات المسلّحة غير القانونية، إذ تضخم عدد القوَّات سواء ضمن التشكيلات التابعة للقوَّات المسلّحة أم اللجان والفعاليات الشعبية الّتي رفعت شعار مقاومة الاحتلال فحظيت بالدّعم العسكري من دُوَل الجوار، وقد كان توسُّع المؤسَّسات العسكرية والأمنيَّة عدديا، ولم تحظ بالتدريب والتسليح الكافي، وأن المحاصصة السِّياسيَّة انعكست على هذه المؤسَّسات من حيث تعدُّد الأجهزة وتنوع المرجعيات

القيادية، وتحوَّل الجيش من مؤسَّسة لحفظ أمن الحدود إلى حفظ الأمن في المدن. وأخذت الأوضاع الأمنيَّة ابعاداً تدميرية نتيجة الكلف البشرية العالية، والاختراقات البالغة الدقة نحو اللَّا استقرار بسبب التدخُّلات الإقليميَّة المتباينة، بذريعة مقاومة الاحتلال، والمخاوف من انسحاب صعود الهويات العرقية والطائفية في الأزمة العراق إلى دولهم، والتوجس من استمرار الانقسامات والتسقيط المتبادل داخل الطبقة السِّياسيَّة العراقية، ممَّا عقد المشكلات الأمنيَّة حيث تحوَّل العراق إلى ساحة للصِّراعات الإقليميَّة، ولتصفية الحسابات مع الولايات المتَّحدة، إذ أن سياسة "الفوضى الخلاقة" عممت مبدأ الاستخدام المفرط للقوَّة، واسهمت في دخول قِوى مسلحة إلى العراق استغلت فرصة الفوضى وضياع النظام للقيام بأعمال تخريبية، حيث تلاقت أهداف القِوى المعادية والإرهاب على تدمير العراق في ظلّ تداخل الملف الأمني بين قوَّات الاحتلال والجهات العراقية، فضلاً عن الدَّور السّلبي للقوَّات الأميركية غير المنضبطة في استخدام العنف، وفي بناء الأجهزة العراقية على أساس المحاصصة. لهذا وجدت الحكومة العراقية أن من الضروري إجراء التحوُّل في دور المؤسَّسات الأمنيَّة ضمن "إستراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠"، إذ أشارت إلى أن تشكيل وحجم قوَّات الأمن العراقية يعتمد على القضاء على التهديدات المُحدّدة ضمن البيئة الإستراتيجية، أهمُّها: فرض القانون، وحماية الحدود والمواطن وممتلكاته، ودحر الإرهاب، والقضاء على التمرد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي حتى لا تحتاج إلاَّ إلى أقل قدر من المساعدة والاسناد الخارجي، ممَّا يتطلب تأمين وتأهيل الأكاديميات والمؤسَّسات التدريبية، واعتماد سياسة تطوع تؤمن تمثيل الطابع الديمغرافي، واستكمال المنظومة اللوجستية للقوَّات المسلّحة، والقدرات الاستخبارية، وقدرات مكافحة الإرهاب، وتجهيز قدرة النيران الساندة والقوَّة الجوية، وإنشاء أنظمة معلومات لزيادة الكفاءة والفعالية في تحقيق المهام، إذ تتطلب الديمقراطية والإدارة الرشيدة أيصال معلومات دقيقة للمواطنين والمنظمات ودوائر الحكومة، وإدارة عمليات معلوماتية للجمهور المتلقي ضدَّ الأعمال

الدعائية الخاطئة والهجمات المضادة، ومعالجة انتشار المظاهر المسلّحة غير القانونية وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها من خلال اتّفاق سياسي وإطار تشريعي، يهدف إلى السَّيطرة على حيازة الأسلحة وانتشارها، وتعزيز التدابير الرامية إلى بناء الثقة منها قرار تشريعي للعفو العام ينسجم مع معايير العدالة الانتقالية والولاء الوطني، وخلق الظروف السِّياسيَّة الإقتصادية للتخلي عن السِّلاح لإعادة الدمج، وتبني حكومة العراق بمساعدة المجتمع الدَّوْلي برنامجاً شاملاً، وتغطية مالية معقولة ومتوازنة يرمي إلى حلّ المليشيات ونزع سلاحها وتأهيلها، وإعادة دمجها في مؤسَّسات الدَّولة المدنية[٩٠]. ويظهر الواقع احتياج المنظومة الأمنيَّة العراقية إلى التسلُّح الثقيل والطيران، وتتحمل الولايات المتَّحدة جزء من ضعف سلاح الجو العراقي، غير أن السِّياسة التسليحية لأميركا مرتبطة برؤيتها لتوازنات القِوى العالمية، ومدى توافق إستراتيجية الدَّولة المراد تسليحها مع متطلبات المصلحة الأميركية، كما تحتاج المؤسَّسة الأمنيَّة العراقية إلى إعادة البناء المهني والوطني في الدوائر المختصة والفنية والتدريبية لرفع مستوى قدرة الدفاع وردع مخاطر العدوان، وتثبيت مبادئ عمل المؤسَّسة العسكرية من خلال تأهيل القيادات وهيئات الأركان، وإعداد نظام معركة القوَّات المسلّحة، وتطوير الجانب الاستخباراتي والرصد الأمني الداخلي والخارجي من خلال الاعتماد على عناصر كفوءة في جمع المعلومات والتنبؤ والتعاون، وتحليل تنسيق المعلومات وفق عقلانية ناجّة عن تراكم كمي وتحسن نوعي لتجنب مأزق المباغتة والعجز عن الاستعداد المسبق لمواجهة الاحتمالات، وتخطيط سياسة التسلُّح والتجهيز من حيث تنويع مصادر استيراد الأسلحة والمعدات، وتحرير صفقات الأسلحة من التبعية وشبهات الفساد، وزيادة عدد المعسكرات الدائمة لإجراء التدريب، وإعادة التصنيع العسكري لتقليص الاعتماد على الدُّوَل الأجنبية[٩١].

ونتيجة فشل إستراتيجية المحافظين الجُدُد، خاصة تراجع الدَّور القيادي في استخدام القوَّة المفرطة، وارتفاع تكاليف العمل الانفرادي، وضعف التركيز على الانتشار

النووي والأمن الداخلي، فقد اعتمد الرئيس الأميركي "باراك أوباما" (Barack Obama) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على إستراتيجية أكثر تكامل للعلاقات الدَّوْلية، وعدم الاعتماد على البعد العسكري في حماية الأمن القومي، مثل: دعم الديمقراطيات الخارجية، واستعادة القيادة الإقتصادية والتحالفات الإستراتيجية، ومنع الإرهابين والأنظمة الخطرة من حيازة أسلحة الدمار الشامل، ومعالجة الفجوة في الدفاع عن الوطن، واستخدام الجيش بفاعلية أكثر. لهذا نفذت الولايات المتَّحدة والعراق اتِّفاقية مركز القوَّات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وجاءت اتِّفاقية وليست معاهدة لتجنُّب استحصال موافقة الكونغرس، وتفادي معارضة روسيا والصين عند طلب تمديد بقاء القوَّات الأميركية في مجلس الأمن الدَّوْلي، وشملت عنصر المساومة في إخراج العراق من الفصل السابع، واسهمت المادة (٩) في حرمان العراق من العائدات المالية بأعفاء القوَّات الأميركية من الضرائب والرسوم، وأعطت (١١) القوَّات الأميركية الحقّ باستعمال الموجات والترددات الراديوية، ونصت المادة (١٢) أن لا يكون للسُّلطات العراقية حقّ احتجاز القوَّات الأميركية أو سجنهم، وإعطاء الأميركيين في المحاكم العراقية حقّ الضمانات الّتي يمنحها القانون الأميركي، وأعطت المادة (١٤) حقّ القوَّات الأميركية في الدخول والخروج إلى العراق بموجب بطاقة الهويَّة أيّ "لا جواز سفر أو تأشيرة دخول". وأكدت المادة (٢١) يتنازل كل من الطرفين عن مطالبة الطرف الآخر بالتعويض، عن أيّ ضرر أو خسارة أو تدمير، ونصت المادة (٢٧) وظيفة العراق تنحصر في المداولات، دون أنْ يكون له الحقّ بإصدار قرار بالقبول أو الرفض، ودون أنْ يكون دوره ميدانياً في ردع العدوان[٩٢]. وبناء على الاتِّفاقية الأمنيَّة أعلنت الولايات المتَّحدة عن انسحاب الجنود من العراق في عملية منهجة في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١١، لكن احتفظت بعدد كبير من العاملين في صفوف سفارتها في بغداد بلغ عددهم حوالى (١٧) ألف موظف ومتعاقدين في المجال الأمني والعسكري.

وبدأ الواقع الأمني العراقي بالانهيار حيث عملت العديد من العوامل في نشوء تنظيم "داعش" الإرهابي عام ٢٠١٤، أهمُّها: تحوُّل الصّراع السّياسيّ في الشّرق الأوسط إلى صراع هوياتي عزَّز الصّراع المذهبي بين السنة والشيعة، فضلاً عن الاشكاليات البنيوية لأنظمة دُوَل الشّرق الأوسط، وتعثر عمليات التحوُّل الديمقراطي، بالإضافة إلى تعقيد المشهد بسبب بروز الصّراع الدَّوْلي بين المحور الغربي بقيادة الولايات المتَّحدة وحلفائها من دُوَل الخليج العربي، الّذي يعتقد أن تنظيم "داعش" امتداد لتنظيم القاعدة وجبهة النصرة، ويجب شنّ العمليات العسكرية للقضاء عليه، والمحور المنافس بقيادة روسيا والصين وحلفائهم إيران وسورية، ويزعم أن أجهزة المخابرات الأميركية – البريطانية هي الّتي أسست تنظيم "داعش" لمواجهة القِوى الدَّوْلية الصاعدة، ويعدُّ "داعش" امتداداً لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الّذي أسسه "أبو مصعب الزرقاوي"، وامتداد لفلول المؤيدين إلى نظام الحكم البعثي في العراق، إذ تحالف الطرفان لتشكيل قوَّة متطرِّفة تتميّز بقدرات عملياتية وعسكرية وأمنيَّة بفعل الخبرات والتقنيات، إنَّ تنظيم "داعش" هو نتاج سياقات أيديولوجيَّة مركبة تطوَّرت داخل حركة الجهاد العالمي لإقامة الخلافة الإسلاميَّة عبرَ الجهاد، ومحاربة النفوذ الغربي، وقد ازدادت العمليات الإرهابية نتيجة تمدُّد خطر "داعش" ليشكل تهديداً للأمن العالمي على شكل تفجيرات وقتل جماعي في مصر، ليبيا، تركيا، الولايات المتَّحدة، ألمانيا، فرنسا، وبلجيكا، وبسبب مناكفات الطبقة السّياسيَّة وتراجع المسؤولية الأمنيَّة العراقية تمكن تنظيم "داعش" الإرهابي من بسط نفوذه على محافظة نينوى، صلاح الدين، الأنبار، وديالى، وارتكب التنظيم جرائم فاقت التصور البشري، أهمُّها: مجزرة "سبايكر" في مدينة الموصل في حزيران/يونيو ٢٠١٤، حيث قتل (١٧٠٠) جندياً من منتسبين إلى الفرقة (١٨) في الجيش العراقي، ومارست المجموعات التكفيري القتل، التهجير، التفجير، السبي، وعمليات التطهير العرقي، وانتقلت العمليات الإرهابية إلى العالم الغربي، وبهدف تحقيق التوازن العسكري طرح الرئيس "باراك أوباما" إستراتيجية مواجهة

"داعش" تتضمن القيام بضربات الجوية منظمة في سورية، والتنسيق مع العراق لضرب أهداف التنظيم، وارسال قوّات لمساندة القوّات العراقية وقوّات الحدود الكردية، ودعم جهود العراقي لتشكيل حرس وطني، ومنع مصادر تمويل "داعش"، وتحسين الاستخبارات والدفاعات، وتوفير المساعدات الإنسانية للمدنيين، وتشكيل "التحالف الدَّوْلي" لمكافحة "داعش" في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وبموجب فتوى من المرجع الشيعي السيد "علي السيستاني" شُكّلت في العراق فصائل باسم "الحشد الشعبي" في حزيران/يونيو ٢٠١٥، وتوسَّع التعاون بين روسيا، وإيران، والعراق، وسورية في "غرفة عمليات بغداد" ضدَّ الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥[٩٣]، وخلال المعارك حدثت مناوشات بين روسيا الّتي عدت الفصائل الّتي تقاتل النظامين السوري والعراقي إرهابية، بينما ميزت والولايات المتَّحدة بين الفصائل، وقدمت الدَّعم المالي والعسكري للفاصل الّتي تقاتل النظام السوري، وبعد تحقيق النصر على تنظيم "داعش" في العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وإنهاء المهام القتالية للتحالف الدَّوْلي بدأ التنظيم يشن سلسلة من أقوى الهجمات في مناطق الفراغات الأمنيَّة وسط أزمة سياسيَّة، وانشقاقات للفصائل الّتي قاتلت التنظيم، وظهرت مُعوِّقات انضمام بعض الفصائل إلى القوّات المسلّحة، وطرحت مسائل الولاء الوطني وعدم التبعية إلى الخارج. يتَّضح تعقيد المشهد الجيوعسكري العراقي بسبب سيطرة تنظيم "داعش"، وتأسيس مليشيات أجندتها المعلنة هي حماية مكونها الإجتماعي، الأمر الّذي خلق حالة من الإرباك الأمني بفعل تكتل القِوى العسكرية، وعدم انسجام الجماعات المسلّحة حول الأهداف، وتعدَّد الجبهات والمعيار الأمني الخاصة لهذه الجماعات، ناهيك عن تدخُّل قوّات عسكرية وإقليميَّة ودولية في مناطق وجبهات عسكرية محدّدة.

الخاتمة

تعتقد القِوى العالمية الكُبْرَى بإمكانية استثمار العراق على اعتباره إنموذجاً معززاً لتنامي النفوذ الاستعماري في الشَّرق الأوسط، خاصة بعد أن أثبتت الحربين العالميتين تأثير العوامل الجغرافية في تحريك القطعات العسكرية ومحاصرة الأعداء، والموارد النفطيَّة في حسم المعارك وهيكلة المستلزمات الحربية، فقد اعتمدت بريطانيا على تتويج العملية السّياسيَّة العراقية بالنظام الملكي، لكن القيادات العسكرية حسمت الأمور لإقامة النظام الجمهوري، وفي الوقت نفسه أنعكس تنافس الثنائية القطبية بين الولايات المتَّحدة والاتِّحاد السُّوفياتي على وقائع النظام العراقي بشكل موجة من الانقلابات المضادة، انتهت بدخول العراق في حربين وحصار اقتصادي، ومن ثمَّ اجتياح عسكري للقوَّات الأميركية في ظلّ الأحادية القطبية، وإعادة تبويب العملية السّياسيَّة العراقية وفق تراتبية تفتقد إلى أبسط مُقوِّمات التركيز المفاهيمي أو النظمي.

الاستنتاجات

١- هيمنة القِوى البريطانية على العراق منذُ الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من التوجُّهات القومية والوطنيَّة أصر التاج البريطاني على وضع أسس الدَّولة العراقية الحديثة، لذلك أخذت المطالبات الشعبية في ثورة العشرين تتطلع إلى الحريَّة عام ١٩٢٠، وكان الاستقلال واضحاً في نشاط الحركات الثورية ومراكز الثقل العسكرية الّتي تجسد مع تحركات عام ١٩٣٦، وعام ١٩٤١، بغية التخلص من الهيمنة لإقامة دولة مستقلة، لكن الطموحات الوطنيَّة اصطدمت برغبة الدُّوَل الاستعمارية البريطانية والفرنسية، وكشفت عن التعاون البريطاني– الأميركي لقمع الآمال الشعبية العراقية للاستقلال عن السَّيطرة البريطانية، ثمَّ أخذت الولايات المتَّحدة تزاحم الوجود البريطاني في العراق عِبرَ تسليح الجيش العراق.

٢- إن إسقاط النظام الملكي العراقي عام ١٩٥٨، لم يصاحبه القدرة على تمييز المُتغيّرات الإقليمية والدَّوْلية، لا سيما بعد الانضمام إلى الاتّحاد السُّوفياتي في ظلّ التنافس مع الولايات المتَّحدة الّتي وجدت الظروف السّياسيَّة العراقية مؤاتيه للانقلاب على الحكم عام ١٩٦٣، وحتى الانقلابات الّتي أدعت الانتماءات القومية عام ١٩٦٨، لم تكن تمتلك المشاريع الوطنيَّة الكافية للنهوض بالواقع الإجتماعي، وإنَّما تجديد الولاءات إلى السوفيات، إذ كانت عرضة للتدخُّلات المخابراتية الّتي زجت العراق في أزمات وحروب مزدوجة الأهداف لإنهاك الأطراف المتحاربة، ولإيقاف توسُّع الاتّحاد السُّوفياتي، وفرض حصار اقتصادي، وعقوبات ذكية انهكت البُنية التحتية البشرية والمؤسَّسية انتهت بإسقاط السّيادة العراقية عام ٢٠٠٣.

٣- إن تفكيك المنظومة السّياسيَّة الدكتاتورية عام ٢٠٠٣، لم يقترن بمشروع وطني متكامل، إذ شاعت حالة من الإرباك السّياسيّ وغياب المنهجية الديمقراطية الناجّة عن عدم التوازن في بناء الدَّولة، وضعف تشكيلاتها على جمع أفراد المجتمع ضمن هيكليَّة وطنيَّة تقوم على المساواة والفرص المتكافئة، وتوضح شعور تراكمي بالتهميش، وشيوع الرغبة لتحقيق التطّلعات الاستقلالية، عزَّزت عدم استتباب الأوضاع العامة وتصدع النظام الإجتماعي والإقتصادي، وتأجيج الصّراعات الطائفية، وسط تنامي الجماعات الإرهابية "داعش"، والجريمة المنظمة، والمطالبات الجماهيرية بإعادة بناء النظام السّياسيّ المنهار.

الهوامش

(١) ستار جبار الجابري، العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٢١ – ١٩٥٦، مطبعة البينة، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢١.
(٢) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، منشورات دار القبس، الكويت، ٢٠١٠، ص١١٥، ١١٦.

(٣) إديث وائي وايف بينروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٥، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، الدار العربيَّة للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩، ص١١١، ١١٢.

(٤) خيرية قاسمية، الحكومة العربيَّة في دمشق ١٩١٨ – ١٩٢٠، الطبعة الثانية، المؤسَّسة العربيَّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٧١، ٢٧٢.

(٥) عبد العال وحيد عبود العيساوي، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١: دراسة في أحوال الإدارية والسِّياسيَّة والإجتماعية والإقتصادية، شركة المارد، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٨٤.

(٦) America's Forgotten Middle East Initiative: The King – Crane Commission of Andrew Patrick , 1919, I. B. Tauris Press, London, 2015, P. 9 – 11.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السِّياسيّ الحديث، دار الشؤون الثّقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ص٥٩، ٦٠.

(٨) طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز ١٩١٦ – ١٩٢٥: دراسة في الأوضاع السِّياسيَّة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص٦١.

(٩) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة الخامسة، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٤، ص٦١.

(١٠) نديم عيسى، الفكر السِّياسيّ لثورة العشرين، دار الشؤون الثّقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص١٢٧.

(١١) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظلّ المعاهدات، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٤، ٤٥.

(١٢) سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتَّحدة: أهداف الأمم المتَّحدة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٠، ص١٦٧.

(١٣) Charles Tripp , A History of Iraq, Cambridge University Press, London, 2002, P. 101 – 104.

(١٤) حسين جميل، العراق شهادة سياسيَّة ١٩٠٨ – ١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٨٧، ص٢٢٦.

(١٥) إبراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، المؤسَّسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، ١٩٩٠، ص٦٣.

(١٦) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظلّ المعاهدات، المرجع السابق، ص٢٣٠، ٢٣١.

(١٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص٧٩.

(١٨) Phebe Marr, The Modern History of Iraq, 4th Edition, Routledge Press, London, 2017, P. 73.

(١٩) حنا بطاطو، المرجع السابق، ص٢٣٣.

(٢٠) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٣، ص١٠٧، ١١٦.

(٢١) عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٣٢ – ١٩٤١، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ٢٠١٧، ص١٧٧.

(٢٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة الخامسة، الجزء الرابع، المرجع السابق، ص٢٩٤ – ٣٠١.

(٢٣) Charles Tripp , op. cit, P. 174.

(٢٤) إبراهيم عبد الطالب السامرائي، العراق البلد العربي الّذي نخره السياسيون ١٩١٤ – ٢٠٠٣، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٥، ص١٣٢.

(٢٥) حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية: الأحزاب والجمعيات والحركات السِّياسيَّة والقومية والدِّينيَّة في العراق، مؤسَّسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٧٢.

(٢٦) عبد المناف شكر جاسم النداوي، العلاقات العراقية السوفياتية ١٩٤٤ – ١٩٦٣، مطبعة الحكم المحلي، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٧.

(٢٧) خليل علي مراد، تطوُّر السِّياسة الأميركية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ – ١٩٤٧، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٠، ص٥٠، ٥١.

(٢٨) محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٣٣.

(٢٩) محمود الدرة، حياة عراقي من وراء البوابة السوداء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٠٢.

(٣٠) مظفر عبد الله الأمين، التنافس الأميركي– البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص٩٢ – ٩٨.

(٣١) سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدُّوَل العربيَّة في مواجهة تحديات العولمة: إنشاء الجامعة وأهدافها، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١١، ص٦٢، ٦٣.

(٣٢) محمود رزوق أحمد، الحركة الكردية في العراق: دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي ١٩١٨ – ١٩٦٨، الطبعة الثانية، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٤، ص١٣٧.

(٣٣) محمد حسنين هيكل، الزلزال السُّوفياتي، الطّبعة الثانية، دار الشُّروق، بيروت، ١٩٩٠، ص٧.

(٣٤) حسين طعمه شذر، العراق وأميركا ١٩٤٥ – ١٩٥٨، دار الملتقى، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٠٨.

(٣٥) مروان بحيري، "السِّياسة الأميركية والشَّرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر"، السِّياسة الأميركية والعرب، بإشراف غسان سلامة وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ١٩٩١، ص٥٦ – ٥٨.

(٣٦) عبد الكريم العلوجي، الصِّراع على العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأميركي، الدار الثّقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦٥.

(٣٧) عبد المناف شكري جاسم، العلاقات العراقية – السوفياتية ١٩٤٤ – ٨ شباط ١٩٦٨، مطبعة جميل، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٠، ٢١.

(٣٨) أديب صالح عبد اللهيبي، العلاقات السورية – السوفياتية ١٩٤٦ – ١٩٧٦: دراسة تاريخية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١١، ص٢٣، ٢٤.

(٣٩) عبد الرحمن جدوع سعيد التميمي، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربيَّة الإسرائيليَّة ١٩٤٧ – ١٩٧٩، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٦، ص١٧٢، ١٧٣.

(٤٠) موشه زاك، النزاع العربي الإسرائيلي بين فكي كماشة الدُّوَل العُظمى، دار الجليل، عمّان، ١٩٨٨، ص٣١.

(٤١) عبد المناف شكري جاسم، المرجع السابق، ص١٠٣.

(٤٢) صدام يوسف عبد الجغيفي، سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨: دراسة تاريخية، دار الكتاب الثقافي، عمان، ٢٠١٢، ص١٢٨.

(٤٣) موسى حبيب، ثورة ١٤ تموز، مطبعة جميل، بغداد، ١٩٨٠، ص١٠٣.

(٤٤) عبد الله شاتي عبهول، تجرب عبد الكريم قاسم في التخطيط الإقتصادي، إصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربيَّة، بغداد، ٢٠١٢، ص٤٩ – ٥١.

(٤٥) إديث وائي وايف بينروز، المرجع السابق، ص٤٥٣ – ٤٥٤.

(٤٦) عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي، العلاقات السِّياسيَّة بين مصر والعراق ١٩٥١ – ١٩٦٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهر، ٢٠٠٠، ص٥٢٧، ٥٢٨.

(٤٧) Gareth Stansfield, Iraq: People, History, Politics, Polity Press, New York, 2007, P. 117.

(٤٨) Ramsey Clark, The Fire This Time: U.S. War Crimes in the Gulf, International Action Center Press, New York, 1992, P. 25.

(٤٩) دومينيك فيدال وآلان غريش، الخليج : مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة، إبراهيم العريس، دار قرطبة، الرياض، ١٩٩١، ص١٤٦.

(٥٠) ميخائيل غورباتشوف، البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم، ترجمة: مهدي عبد الجواد، الطَّبعة الرابعة، دار الشُّروق، القاهرة، ١٩٩٠، ص٦٧ – ٩٣.

(٥١) Francis Anthony Boyle, Destroying World Order: US Imperialism in the Middle East Before and After September 11, Clarity Press, Lending, 2004, P. 116.

(٥٢) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتَّحدة للقانون الدَّوْلي (١٩٩٠ – ٢٠٠٥): دراسة توثيقية وتحليلية, مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩٧، ٩٨.

(٥٣) أحمد إبراهيم علي، النظام العالمي الجديد وحرب الخليج، دار صادر للطباعة والنشر, بيروت، ٢٠٠٤، ص٧٩.

(٥٤) ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، الدَّار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦، ص٥٢ – ٥٨.

(٥٥) لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٥٠، ١٥١.

(٥٦) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربيَّة – الروسية، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ١٩٩٨، ص١١٥، ١١٦.

(٥٧) باسيل يوسف بجك، المرجع السابق، ص١٩٨.

(٥٨) كمال ديب، زلزال في أرض الشقاق: العراق ١٩١٥ – ٢٠١٥، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣، ص٣٢٨.

(٥٩) سكوت مكليلان، ماذا حدث داخل أروقة البيت الأبيض في عهد بوش وثقافة الخداع في واشنطن، ترجمة: منذ محمد صالح محمد، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٩، ص١٥٠.

(٦٠) René De La Pedraja, Putin Confronts the West: The Logic of Russian Foreign Relations, 1999 – 2020, Mcfarland Company Inc. Publishers, North Carolina, 2021, P. 93.

(٦١) خليل إبراهيم حسين، موسوعة ١٤ تموز: ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، الصِّراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص٦٤.

(٦٢) Mike Szilagyi, How to Save Our Country: A Nonpartisan Vision for Change, Pallas Press, Colorado, 1993, P. 232.

(٦٣) وليم بلوم، قتل الأمل: تدخُلات العسكريين الأميركيين ووكالة المخابرات المركزية منذُ الحرب العالمية الثانية، ترجمة: أسعد إلياس، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٦، ص٧٩ – ٨٥.

(٦٤) صباح كجة جي، التخطيط الصِّناعي في العراق أساليبه، تطبيقاته، واجهزته للفترة ١٩٢١ – ١٩٨٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٧٦.

(٦٥) هنري كيسنجر، سنوات التجديد المجلد المستخلص لمذكراته، ترجمة: هشام الدجاني، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٩، ص٥١١.

(٦٦) زينب عبد الحسن الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السِّياسي في العراق (١٩٦٦ – ١٩٦٨)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٢، ص٢٤٨.

(٦٧) Nina Davis Howland and David S. Patterson, Foreign Relations of the United States 1964 – 1968: Near East Region Arabian Peninsula, Volume XXI, United States Government Printing Office, Washington DC, 2000, P. 232.

(٦٨) Nina J. Noring and Glenn W. Lafantasie, Foreign Relations of the United States 1961 – 1963: Near East 1962 – 1963, Volume XVIII, United States Government Printing Office, Washington DC, 1995, P. 471.

(٦٩) خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٢٩.

(٧٠) فرجينيا برودين ومارك سلون، السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا، ترجمة: أحمد طربين ونصير العاروري، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٩١.

(٧١) مايكل هدسون، تحوُّلات جيو– سياسيّة: صعود آسيوي وتراجع أميركي في الشّرق الأوسط، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربيّة، السنة السادسة والثلاثون، بيروت، العدد ٤١٤، آب/أغسطس، ٢٠١٣، ص١٠١.

(٧٢) Mark Bowden, guests of the ayatollah: the Iran a hostage crisis: the first battle in America's war with militant Islam, Grove press, New York, 2007, P. 65 – 66.

(٧٣) Ramsey Clark, op. cit, P. 25.

(٧٤) إفرايم هالفي، رجل في الظلال، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٥.

(٧٥) أدان القرار المرقم (٦٦٠)، الاجتياح وطالب بالانسحاب الفوري، وأكّد القرار المرقم (٦٦١)، على الحظر الإقتصادي على العراق، واعتبر القرار المرقم (٦٦٢)، ضمّ الكويت إلى العراق غير شرعي. للمزيد يُنظر: مجموعة مؤلفين، الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير ١٩٩٠ – ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٦٧.

(٧٦) جيف سيمونز، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السّياسة الأميركية، الطّبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٨٤.

(٧٧) هانز كريستوف فون سبونيك، تشريح العراق: عقوبات الدّمير الشامل التي سبقت الغزو، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٣٧.

(٧٨) Lowrence Kaplan and William Kritsol, The War Over Iraq: Saddam's Tyranny and American's Mission, Encounter Books press, New York, 2003, p. 97.

(٧٩) محسن عوض، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري (٢٠٠١ – ٢٠١١)، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، السنة الرابعة والثلاثون، العدد ٣٨٨، حزيران/يونيو، ٢٠١١، ص٥٢.

(٨٠) باسل فاضل البياتي وعبد الحميد الموساوي، مراجعة الالتزامات في الإستراتيجية الأميركية حيَال العراق، مجلة "الدراسات الدّوْلية"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدّوْلية، جامعة بغداد، العدد ٣٩، كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٩، ص١٤٢ – ١٥٢.

(٨١) هشام القروي، سنوات بوش في الشرق الأوسط (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨): مصادر التّأثير في السّياسة الخارجية الأميركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص٧٧.

(٨٢) عامر حسن الفياض، الأبعاد الفكرية السّياسيّة المنشودة للمشروع الوطني في عراق ما بعد انتخابات ٢٠١٠م، مجلة "العلوم السّياسيّة"، جامعة بغداد، السنة الحادية والعشرون، العدد ٤١، تموز/يوليو، ٢٠١٠، ص٢٢٥.

(٨٣) كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدّد الهويات في الدّولة الواحدة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١، ص١٧٦.

(٨٤) أحمد عبد الله ناهي، المشهد الديمقراطي بعد التغيير (جدل التأصيل والممارسة)، مجلة "قضايا سياسيّة"، كلية العلوم السّياسيّة، جامعة النهرين، العدد ١٢، ربيع، ٢٠٠٧، ص٧٦.

(٨٥) حسين عبد الرازق، العراق: بين صراعات الداخل والخارج، دار الثّقافة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٥٠.

(٨٦) عبد الوهاب حميد رشيد، التحوُّل الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثّقافية والمحدِّدات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٦.

(٨٧) Joseph Braude, The New Iraq: Rebuilding The Country for Its People, The Middle East and The World, Basic Books press, New York, 2003, P. 164 – 166.

(٨٨) جيف سيمونز، عراق المستقبل: السّياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشّرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظيم، دار الساقي، ٢٠٠٤، ص٣٥٣.

(٨٩) ارشد مزاحم مجبل الغريري، تطوُّر العلاقات العراقية الأميركية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، ٢٠١٣، ص١١٨.

(٩٠) محمود أحمد عزت البياتي، "مرتكزات الدفاع والأمن في بناء الدَّولة العراقية الوطنيَّة"، إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأميركي، بإشراف مجموعة مؤلفين، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص٣٣٩ – ٣٤٤.

(٩١) ياسين سعد محمد البكري، احتمالات الانسحاب الأميركي ومستقبل النظام السِّياسيّ في العراق، مجلة "معين"، المجموعة العراقية لدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الأولى، العدد ١، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١١، ص٧٨ – ٨٨.

(٩٢) باسيل يوسف بجك، "مشروع الاتّفاقية الأمنيَّة بين العراق والولايات المتّحدة الأميركية: الاحتلال التعاهدي عبرَ منهج اتّفاقيات مركز القوّات الأميركية"، العراق تحت الاحتلال تدمير الدَّولة وتكريس الفوضى، بإشراف أنتوني كوردسمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٦٩.

(٩٣) نضال حمادة، خفايا وأسرار داعش (من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص١٧.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربيّة

١. أحمد، إبراهيم خليل وحميدي، جعفر عباس، تاريخ العراق المعاصر، المؤسّسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، ١٩٩٠.

٢. أحمد، محمود رزوق، الحركة الكردية في العراق: دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي ١٩١٨ – ١٩٦٨، الطبعة الثانية، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٤.

٣. الإمارة، لمى مضر، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ٢٠٠٩.

٤. الأمين، مظفر عبد الله، التنافس الأميركي– البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢.

٥. بجك، باسيل يوسف، العراق وتطبيقات الأمم المتّحدة للقانون الدَّوْلي (١٩٩٠ – ٢٠٠٥): دراسة توثيقية وتحليلية, مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ٢٠٠٦.

٦. التميمي، عبد الرحمن جدوع سعيد، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربيَّة الإسرائيليَّة ١٩٤٧ – ١٩٧٩، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٦.

٧. الجابري، ستار جبار، العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٢١ – ١٩٥٦، مطبعة البينة، بيروت، ٢٠٠٠.
٨. جاسم، عبد المناف شكري، العلاقات العراقية – السوفياتية ١٩٤٤ – ٨ شباط ١٩٦٨، مطبعة جميل، بغداد، ١٩٨٠.
٩. جبار، عباس عطية، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٣٢ – ١٩٤١، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ٢٠١٧.
١٠. جميل، حسين، العراق شهادة سياسيّة ١٩٠٨ – ١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٨٧.
١١. جي، صباح كجة، التخطيط الصّناعي في العراق أساليبه، تطبيقاته، واجهزته للفترة ١٩٢١ – ١٩٨٠، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
١٢. حبيب، موسى، ثورة ١٤ تموز، مطبعة جميل، بغداد، ١٩٨٠.
١٣. الحسني، عبد الرزاق، العراق في ظلّ المعاهدات، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣.
١٤. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السّياسيّ الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩.
١٥. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة الخامسة، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٤.
١٦. حسيب، خير الدين، العراق من الاحتلال إلى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٦.
١٧. حسين، خليل إبراهيم، موسوعة ١٤ تموز: ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، الصّراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧.
١٨. حمادة، نضال، خفايا وأسرار داعش (من عمامة أسامة بن لادن إلى قبعة صدام حسين)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥.
١٩. الدرة، محمود، الحرب العراقية البريطانية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٨٢.
٢٠. الدرة، محمود، حياة عراقي من وراء البوابة السوداء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
٢١. ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق: العراق ١٩١٥ – ٢٠١٥، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٢. رشيد، عبد الوهاب حميد، التحوُّل الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحدِّدات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٣. زاك، موشه، النزاع العربي الإسرائيلي بين فكي كماشة الدُّوَل العُظمى، دار الجليل، عمّان، ١٩٨٨.
٢٤. الزبيدي، حسن لطيف كاظم، موسوعة الأحزاب العراقية: الأحزاب والجمعيات والحركات السّياسيّة والقومية والدّينيّة في العراق، مؤسّسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧.

٢٥. الزهيري، زينب عبد الحسن، عبد الرحمن عارف ودوره السّياسي في العراق (١٩٦٦ – ١٩٦٨)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٢.
٢٦. السامرائي، إبراهيم عبد الطالب، العراق البلد العربي الّذي نخره السياسيون ١٩١٤ – ٢٠٠٣، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٥.
٢٧. سلامة، غسان وآخرون، السّياسة الأميركية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٩١.
٢٨. شبيب، كاظم، المسألة الطائفية تعدّد الهويات في الدّولة الواحدة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١.
٢٩. شذر، حسين طعمه، العراق وأميركا ١٩٤٥ – ١٩٥٨، دار الملتقى، بيروت، ١٩٩٨.
٣٠. شلبي، عبد الحميد عبد الجليل أحمد، العلاقات السّياسيّة بين مصر والعراق ١٩٥١ – ١٩٦٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهر، ٢٠٠٠.
٣١. الشيخ، نورهان، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربيّة – الروسية، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ١٩٩٨.
٣٢. صالح، زكي، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٣.
٣٣. عبد الجغيفي، صدام يوسف، سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨: دراسة تاريخية، دار الكتاب الثقافي، عمان، ٢٠١٢.
٣٤. عبد الرازق، حسين، العراق: بين صراعات الداخل والخارج، دار الثقافة الجديدة،، القاهرة، ٢٠٠٩.
٣٥. عبد اللهيبي، أديب صالح، العلاقات السورية – السوفياتية ١٩٤٦ – ١٩٧٦: دراسة تاريخية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١١.
٣٦. عيهول، عبد الله شاتي، تجرب عبد الكريم قاسم في التخطيط الإقتصادي، إصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربيّة، بغداد، ٢٠١٢.
٣٧. العلوجي، عبد الكريم، الصّراع على العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأميركي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.
٣٨. علي، أحمد إبراهيم، النظام العالمي الجديد وحرب الخليج، دار صادر للطباعة والنشر. بيروت، ٢٠٠٤.
٣٩. العيساوي، عبد العال وحيد عبود، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٤ – ١٩٢١: دراسة في أحوال الإدارية والسّياسيّة والإجتماعية والإقتصادية، شركة المارد، بغداد، ٢٠٠٨.

٤٠. عيسى، نديم، الفكر السِّياسيّ لثورة العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.

٤١. الغريري، ارشد مزاحم مجبل، تطوُّر العلاقات العراقية الأميركية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، ٢٠١٣.

٤٢. الفتلاوي، سهيل حسين، الأمم المتّحدة: أهداف الأمم المتّحدة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٠.

٤٣. الفتلاوي، سهيل حسين، جامعة الدُّوَل العربيّة في مواجهة تحديات العولمة: إنشاء الجامعة وأهدافها، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١١.

٤٤. قاسمية، خيرية، الحكومة العربيّة في دمشق ١٩١٨ – ١٩٢٠، الطبعة الثانية، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.

٤٥. القروي ،هشام، سنوات بوش في الشرق الأوسط (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨): مصادر التّأثير في السّياسة الخارجية الأميركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدوحة، ٢٠١٢.

٤٦. مجموعة مؤلفين، إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأميركي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.

٤٧. مجموعة مؤلفين، الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير ١٩٩٠ – ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٧.

٤٨. مراد، خليل علي، تطوُّر السِّياسة الأميركية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١ – ١٩٤٧، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٢٠.

٤٩. النداوي، عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفياتية ١٩٤٤ – ١٩٦٣، مطبعة الحكم المحلي، بغداد، ١٩٩٠.

٥٠. هيكل، محمد حسنين، الزلزال السُّوفياتي، الطّبعة الثانية، دار الشُّروق، بيروت، ١٩٩٠.

٥١. وهيم، طالب محمد، مملكة الحجاز ١٩١٦ – ١٩٢٥: دراسة في الأوضاع السِّياسيّة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢.

ثانياً: الكتب المترجمة

٥٢. بطاطو، حنا، العراق: الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، منشورات دار القبس، الكويت، ٢٠١٠.

٥٣. برودين، فرجينيا وسلون، مارك، السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا، ترجمة: أحمد طربين ونصير العاروري، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٥٤. بلوم، وليم، قتل الأمل: تدخُّلات العسكريين الأميركيين ووكالة المخابرات المركزية منذُ الحرب العالمية الثانية، ترجمة: أسعد إلياس، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٦.

٥٥. سبونيك، هانز كريستوف فون، تشريح العراق: عقوبات التّدمير الشامل الّتي سبقت الغزو، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٥.

٥٦. سيمونز، جيف، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السّياسة الأميركية، الطّبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٤.

٥٧. سيمونز، جيف، عراق المستقبل: السّياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشّرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظيم، دار الساقي، ٢٠٠٤.

٥٨. شيفتسوفا، ليليا، روسيا بوتين، ترجمة: بسام شيحا، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.

٥٩. غورباتشوف، ميخائيل، البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم، ترجمة: مهدي عبد الجواد، الطّبعة الرابعة، دار الشُّروق، القاهرة، ١٩٩٠.

٦٠. فيدال، دومينيك وغريش، آلان، الخليج : مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة، إبراهيم العريس، دار قرطبة، الرياض، ١٩٩١.

٦١. كوردسمان، أنتوني وآخرون، العراق تحت الاحتلال تدمير الدّولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٨.

٦٢. كيسنجر، هنري، سنوات التجديد المجلد المستخلص لمذكراته، ترجمة: هشام الدجاني، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٩.

٦٣. مكليلان، سكوت، ماذا حدث داخل أروقة البيت الأبيض في عهد بوش وثقافة الخداع في واشنطن، ترجمة: منذ محمد صالح محمد، العبيكان، الرياض، ٢٠٠٩.

٦٤. هالفي، إفرايم، رجل في الظلال، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧.

٦٥. وائي، إديث وبينروز، إيف، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥ – ١٩٧٥، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، الدار العربيّة للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

66. Bowden, Mark, guests of the ayatollah: the Iran a hostage crisis: the first battle in America's war with militant Islam, Grove press, New York, 2007.

67. Boyle, Francis Anthony, Destroying World Order: US Imperialism in the Middle East Before and After September 11, Clarity Press, Lending, 2004.

68. Braude, Joseph, The New Iraq: Rebuilding The Country for Its People, The Middle East and The World, Basic Books press, New York, 2003.

69. Clark, Ramsey, The Fire This Time: U.S. War Crimes in the Gulf, International Action Center Press, New York, 1992.

70. Howland, Nina Davis and Patterson, David S. , Foreign Relations of the United States 1964 – 1968: Near East Region Arabian Peninsula, Volume XXI, United States Government Printing Office, Washington DC, 2000.

71. Kaplan, Lowrence and Kritsol, William, The War Over Iraq: Saddam's Tyranny and American's Mission, Encounter Books press, New York, 2003.

72. Marr, Phebe, The Modern History of Iraq, 4th Edition, Routledge Press, London, 2017.

73. Noring, Nina J. and Lafantasie, Glenn W., Foreign Relations of the United States 1961 – 1963: Near East 1962 – 1963, Volume XVIII, United States Government Printing Office, Washington DC, 1995.

74. Patrick, Andrew, America's Forgotten Middle East Initiative: The King – Crane Commission of 1919, I. B. Tauris Press, London, 2015.

75. Pedraja, René De La, Putin Confronts the West: The Logic of Russian Foreign Relations, 1999 – 2020, Mcfarland Company Inc. Publishers, North Carolina, 2021.

76. Stansfield, Gareth, Iraq: People, History, Politics, Polity Press, New York, 2007.

77. Szilagyi, Mike, How to Save Our Country: A Nonpartisan Vision for Change, Pallas Press, Colorado, 1993.

78. Tripp, Charles, A History of Iraq, Cambridge University Press, London, 2002.

خامساً: الدوريات المترجمة

٧٩. هدسون، مايكل، تحوُّلات جيو– سياسيَّة: صعود آسيوي وتراجع أميركي في الشَّرق الأوسط، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، السنة السادسة والثلاثون، بيروت، العدد ٤١٤، آب/أغسطس، ٢٠١٣.

سادساً: الدوريات العربيَّة

٨٠. البكري، ياسين سعد محمد، احتمالات الانسحاب الأميركي ومستقبل النظام السِّياسيّ في العراق، مجلة "معين"، المجموعة العراقية لدراسات الإستراتيجية، بغداد، السنة الأولى، العدد ١، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١١.

٨١. البياتي، باسل فاضل والموساوي، عبد الحميد، مراجعة الالتزامات في الإستراتيجية الأميركية حِيَال العراق، مجلة "الدراسات الدَّوْلية"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدَّوْلية، جامعة بغداد، العدد ٣٩، كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٩.

٨٢. عوض، محسن، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري (٢٠٠١ – ٢٠١١)، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، السنة الرابعة والثلاثون، العدد ٣٨٨، حزيران/يونيو، ٢٠١١.

٨٣. الفياض، عامر حسن، الأبعاد الفكرية السِّياسيَّة المنشودة للمشروع الوطني في عراق ما بعد انتخابات ٢٠١٠م، مجلة "العلوم السِّياسيَّة"، جامعة بغداد، السنة الحادية والعشرون، العدد ٤١، تموز/يوليو، ٢٠١٠.

٨٤. ناهي، أحمد عبد الله، المشهد الديمقراطي بعد التغيير (جدل التأصيل والممارسة)، مجلة "قضايا سياسيَّة"، كلية العلوم السِّياسيَّة، جامعة النهرين، العدد ١٢، ربيع، ٢٠٠٧.